

الفصل الثامن عشر

ثمة طريق للتقدم إلى الأمام

إذا تعذر على مجتمع حر مساعدة الكثرة من فقرائه، فإنه يتعذر عليه إنقاذ القلة من أغنيائه.

- جون ف. كينيدي

فى شتاء عام 1996، صحبت مادلين أولبرايت التى كانت تشغل فى ذلك الوقت منصب سفير الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة فى رحلة إلى مناطق الحروب فى أفريقيا التى تنتشر فيها قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. شملت جولتنا تلك كلا من ليبيريا، وأنجولا، ورواندا، وبوروندى التى تندلع فيها الحروب الأهلية. وفى أثناء توقفنا فى رواندا، وهى آخر محطة لنا فى هذه الجولة، طلبت أولبرايت إلى مساعدتها وطاقم طائرتها التابعة للسلاح الجوى بوينج 737 التوقف لالتقاط صورة على ممر الطائرات فى مطار كيجالى الدولى. كانت طائرتها مطلية باللونين الأبيض والأزرق، مثل نموذج مصغر من طائرة السلاح الجوى الأمريكى رقم واحد الخاصة بالرئاسة الأمريكية، وتزينها الكلمات «الولايات المتحدة الأمريكية». وقف مساعدو أولبرايت وطاقم الطائرة على السلم وتحت أجنحة الطائرة. وكان من بينهم أمريكى يونانى، وأمريكى تشيكى، وأمريكىون يهود، وأمريكىون سود، وأمريكىون بيض. وكان من بين طاقم السلاح

الجوى الأمريكى رجال من بلدات صغيرة وخبراء وزارة الخارجية من خريجي كليات آيفى ليغ Ivy League، وكانوا جميعاً يقفون متراصين كتفاً لكتف. وبما أننى صحفى فى هذه الرحلة، فقد ظننت أنه لا مكان لى فى الصورة، ولذلك وقفت فى الجانب بعيداً وأخذت أرقب الروانديين من العاملين فى المطار وهم يشاهدون عملية التقاط الصورة الأمريكية. كان فى نظرة الروانديين شىء من الفضول. ولم أستطع أن أمنع نفسى من التساؤل عما يفكرون فيه إزاء هذا المشهد الذى يمثل أمريكا أفضل تمثيل: روح المجتمع، وبوتقة الانصهار، والرغبة فى مساعدة غرباء يعيشون على البعد فى وقت حاجتهم، والحرية والفرصة لكل فرد لكى يشق طريقه نحو القمة، والأهم من ذلك مفهوم المواطنة الذى يستند إلى الولاء لفكرة، وليس لقبيلة. إنها صورة تمثل كل ما تفتقر إليه رواندا. وكانت رواندا قد خرجت من توها من عريضة حرب قبلية - أفراد قبيلة الهوتو الرواندية ضد أفراد قبيلة التوتسى الرواندية - قتل فيها مليون شخص، بعضهم قطعوا إرباً فى وحشية بالمناجل. كانت رواندا كلها أشجار زيتون ولا أثر للسيارة ليكساس فيها، دولة كلها جذور نكدة تخنق بعضها بعضاً، ولا أثر فيها للفروع المزهرة.

بدأت أشعر بالغضب وأنا أرقب هذا المشهد على الممر - لا بسبب المأساة فى أفريقيا فحسب - بل أشعر بالغضب إزاء الحوار الذى كان دائراً حول الميزانية حينئذ فى الكونجرس الأمريكى. بدا لى فى ذلك الوقت، بل وأكثر الآن، أن هناك شيئاً شديداً الخصوصية يميزنا فى أمريكا. ولكن إذا كان لنا أن نحافظ عليه، فلا بد لنا من دفع ثمنه، ولا بد لنا من احتضانه ورعايته. ولكننى حينما استمعت فى ذلك الوقت إلى طبقة الأعضاء الجدد فى الكونجرس من الجمهوريين سيئى السمعة فى عام 1994، استمعت إلى أصوات تفتقر أرواحها إلى الصفات الإنسانية السامية، أصوات لا يعنىها أى نوع من أنواع الحلول الوسط، أصوات كانت الحكومة الأمريكية بالنسبة لها أقرب إلى العدو الشرير. وسمعت أصوات رجال ونساء يصرون على أن يكون الحكم للسوق

وحدها، وظنوا أنه يكفي أن يكون المرء على حق إزاء القواعد الاقتصادية للسوق الحرة والعمولة، وما عدا ذلك يترك وشأنه. وسمعت مشرعين للقوانين يبدو أنهم يؤمنون بأن أمريكا لا تقع على عاتقها مسئولية خاصة إزاء الحفاظ على المؤسسات العالمية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تعتبر عنصراً جوهرياً في المحافظة على استقرار نظام دولي تستفيد منه أمريكا أكثر من أية دولة أخرى.

وفيما كنت أفكر في كل ذلك قلت لنفسى، وأنا أقف على ممر الطائرات في مطار كيجالى، «حسناً، يا أصدقائي الجدد من الجمهوريين تعالوا إلى أفريقيا - إنها الفردوس للجمهوريين الجدد». نعم يا سيدى، لا يوجد فى ليبيريا من يدفع الضرائب. ولا توجد سيطرة على الأسلحة فى أنجولا. ولا توجد رعاية اجتماعية كما نعرفها فى بوروندى، ولا حكومة كبيرة للتدخل فى السوق فى رواندا. ولكن الكثيرين من شعوبها يودون لو كان هناك كل ذلك. خذ عندك مثلاً، موظفة الاستقبال بالفندق فى لواندا عاصمة أنجولا، التى نظرت إلىّ وكأننى مجنون عندما سألتها إذا كان من المأمون أن أذهب فى الطريق الرئيسى الذى يبعد عن الفندق بثلاث عمارات فقط فى العاصمة الأنجولية وفى وضوح النهار.

قالت وهى تهز رأسها، «لا، لا، لا. غير مأمون». إننى أراهن على أنها تود لو دفعت شيئاً من الضرائب مقابل زيادة عدد رجال الشرطة على الطريق. وهناك أيضاً مذيع الإذاعة الليبيرية الذى اقترب منى فى مونروفيا وطلب معرفة السبب فى أن مشاة البحرية الأمريكية جاءوا إلى ليبيريا بعد تفجر الحرب الأهلية فى عام 1989، لإخلاء المواطنين الأمريكيين فقط تاركين الليبيريين يتقاتلون وحدهم. قال مراسل الإذاعة الليبيرى، «لقد اعتقدنا جميعاً أنه ما دام مشاة البحرية قد جاءوا فقد كتبت لنا جميعاً النجاة. ولكنهم رحلوا بعد ذلك. فكيف لهم أن يرحلوا؟» يا للرجل المسكين! لا يوجد فى بلاده مشاة للبحرية لإنقاذه. وأراهن أنه كان على استعداد لدفع بعض

الضرائب مقابل وجود بعض الرجال الأكفاء. إنهم هناك فى ليبيريا لا يعبأون بوجود «حكومة كبيرة». ولا يهتمهم فى كثير أو قليل أن تكون هناك حكومة، على الإطلاق - والفضل فى ذلك يرجع إلى العصابات وبارونات الحرب الذين سيطروا على الأرض طوال العقد الماضى. كلا، ربما لن يوجد فى ليبيريا بعد الآن من يهتم بالتعليمات الرسمية والإجراءات البيروقراطية للحكومة. والواقع أن التعليمات الوحيدة التى رأيتها فى المقر التنفيذى للحكومة فى ليبيريا هى لافتة معلقة على إحدى النوافذ المحطمة بطلق نارى عند الباب الأمامى، كتب عليها: «تجرد من سلاحك هنا».

ولا يشعر أصحاب العمل بالقلق على الإطلاق إزاء قواعد سلامة العاملين المزعجة فى أنجولا، ناهيك عن الخدمات المقدمة للمعاقين. ففيما يبدو أن السبعين ألف أنجولى ممن بترت أطرافهم بفعل الألغام الأرضية، التى زرعت على مدى الخمسة والعشرين عاماً الماضية من الحرب الأهلية، نجحوا فى الاعتماد على أنفسهم. إنك تستطيع أن تشاهدهم وهم يعرجون فى سيرهم هنا وهناك فى شوارع لواندا بطرق فيلينيى المتلوىة، يتدافعون من أجل الحصول على غذاء ويستخدمون أفرع الأشجار بدلاً عن الأعضاء البشرية. وفى رواندا وبوروندى، ليس هناك من يطالب بالدفع من أجل إحراز السبق أو التأمين ضد البطالة، أو البرامج التى تمولها الحكومة لعلاج غير القادرين أو برامج الخدمة الاجتماعية أو برامج قروض الطلبة. فلديهم بدلاً من ذلك، منافسة شرسة على الموارد الشحيحة من الأرض والطاقة والمياه، حيث يسعى رجال القبائل من الهوتو والتوتسى إلى تقليص حجم كل منهما للآخر لانتزاع مزيد من الموارد لقبيلتهم.

لقد قيل فى ذلك الوقت إن الأعضاء الجدد من الجمهوريين لم يشتركوا تقريباً فى رحلات للكوئجرس. فقد كانوا يعتقدون أن ذلك سيبدو شيئاً سيئاً فى دوائرهم الانتخابية. بل لم يكن لدى معظمهم جوازات سفر. شىء مؤسف. كانوا يريدون الفوز

بكل الاحترام والمزايا التي تجيء لأنهم أشباه لمايكل جوردان في مجال الجغرافية السياسية، ولأن كلاً منهم أمريكي في نظام العولمة اليوم، ولكن بدون تقديم أى تضحيات أو التزامات مرتبطة بذلك - في الداخل أو الخارج. كان عليهم المجئ إلى أفريقيا التي مزقتها الحرب للحصول على المذاق الحقيقي لما يحدث في الدول التي تفتقر إلى الإحساس بالمجتمع، وتفتقر إلى الإحساس بأن الشعب يدين لحكومته بأى شيء، وتفتقر إلى الإحساس بأن هناك من هو مسئول عن الآخرين، وحيث يتحتم أن يعيش الأغنياء فيها خلف أسوار عالية ونوافذ ملونة، في حين يعيش فيها الفقراء تحت رحمة السوق.

إننى لا أحب أن أعيش فى مثل هذه الدولة، ولا فى مثل هذا العالم. ليس لأنه خطأ من الناحية الأخلاقية، بل لأن الأمر يتزايد خطورة. ويجب أن يكون التوصل إلى طرق لاجتناب ذلك هو لب السياسات الداخلية والخارجية الأمريكية اليوم. والمؤسف، أنه لا الحزب الديموقراطى، ولا الحزب الجمهورى، قد انتهى تماماً من عملية التحول من نظام الحرب الباردة إلى نظام العولمة فى صياغة سياساته الخاصة. فكل منهما يتصرف وكأن العالم الآن آمن بالنسبة لنا بما يتيح لنا رفاهية الانعزال أو مناصرة كل موضوع بلا مبالاة. لقد بلغ الأمر إلى حد أنه لا توجد أى مناقشة جادة حول مصلحة قومية مشتركة اليوم، بل تدور كل المناقشات حول ما إذا كنا نستطيع تعريف التهديد المشترك الجديد وليس الرسالة المشتركة الجديدة. وما زال «العدو الأكبر» هو المبدأ الذى ينتظم الحركة الدولية الأمريكية، وليست «الفرصة الكبرى»، ناهيك عن «المسؤولية الكبرى».

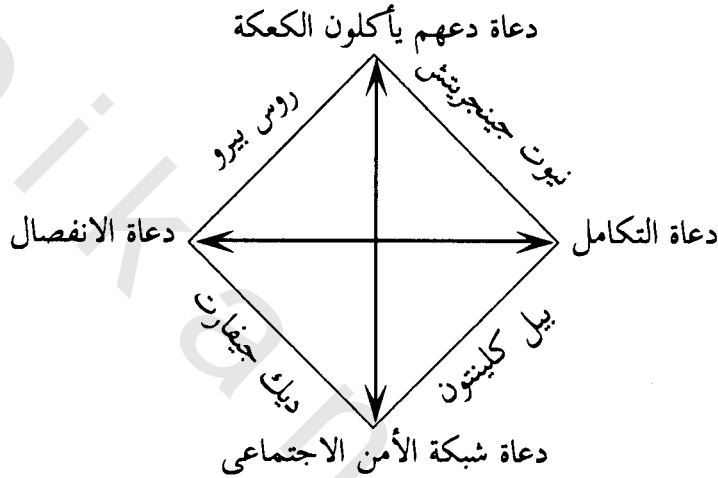
ولم يجرؤ الرئيس كلينتون حتى على شن حرب ضد صدام حسين، بعد استفزاز العراق الصارخ عشية مساءة كلينتون، إلا بعد خوضه لمعركة سياسية شرسة وحقودة. وربما استفاد كلينتون من استفزاز صدام لتحويل الانتباه عن مشاكله الخاصة، ولكن

ما جعل هذا الهجوم ممكناً هو استفزاز صدام وتوقيته. وفي اعتقادي أن صدام كان يعرف تماماً ماذا يفعل عندما اختار هذه النقطة الضعيفة في الحوار الدائر حول مسألة كلينتون حتى يستفز أمريكا. وكان صدام يجلس هناك في بغداد يشاهد الشبكة الفضائية سى إن إن الإخبارية، ويقول لنفسه، «يا لها من لحظة مناسبة تماماً لتحدى أمريكا - لحظة لم تعد تعرف فيها حتى ما هو دورها في العالم».

إن أمريكا لديها مصلحة قومية مشتركة تسعى لتحقيقها في نظام العولمة اليوم، ولديها دور هائل تقوم به. وبكلمات أخرى بسيطة: بما أننا الدولة التي تستفيد أكثر من غيرها من التكامل الاقتصادي العالمي، فإن وظيفتنا هي التأكد من أن العولمة مستمرة وأن ما يحدث من التقدم يسبق ما يحدث من التدهور بالنسبة لأكبر عدد ممكن من الناس، ولأكبر عدد ممكن من الدول، وفي أكثر عدد ممكن من الأيام. لقد كان السؤال الرئيسى في نظام الحرب الباردة هو: ماذا تختار من أجهزة الكمبيوتر ونظم التشغيل؟ أما السؤال في حقبة العولمة فهو: كيف تستفيد إلى أقصى حد من جهاز الكمبيوتر الوحيد ونظام تشغيله - أعنى رأسمالية السوق الحرة المتكاملة عالمياً؟

تستطيع أمريكا أن تكون، ويجب أن تكون، نموذج الدور العالمى فى الإجابة عن هذا السؤال. فقد أتاحت لأمريكا فرصة مائتى عام من الاختراع وتجديد وتقييم التوازنات التى تحتفظ للأسواق بحريتها بدون أن تتحول إلى وحوش. فلدينا الأدوات التى تجعلنا مؤثرين. وعلينا مسئولية أن نكون مؤثرين. كما أن لدينا مصلحة هائلة فى أن نكون مؤثرين. إن إدارة العولمة دور لا تجرؤ أمريكا على التخلي عنه. إنها مصلحة القومية الرئيسية اليوم، والحزب السياسى الذى يدرك ذلك قبل الآخر، والحزب الذى يتوصل إلى أكثر البرامج تماسكاً ومصداقية وإبداعاً لتحقيق هذه المصلحة، هو الحزب الذى سيمتلك الجسر الحقيقى نحو المستقبل.

وحتى يتسنى لك التفكير فى هذا التحدى، أنت بحاجة إلى أن تبدأ بالتخلص من اللغة السياسية لنظام الحرب الباردة، التى لا تصلح حقيقة للقضايا المعرضة للخطر، وتطوير لغة جديدة تتناسب مع نظام العولمة. وقد صممت لهذا الغرض شكلاً أعتقد أنه يحتوى على الهويات السياسية الرئيسية الأربع التى يستطيع الناس اختيار إحداها فى نظام العولمة. (انظر الرسم البيانى)



تأمل هذا الشكل لكى تكتشف من أنت ومن هم منافسيك. فالخط الذى يمر فى الوسط من اليسار إلى اليمين يمثل خط العولمة. وأول ما عليك أن تفعله هو أن تحدد مكانك على هذا الخط من حيث شعورك تجاه العولمة. ويقف عند نهاية هذا الخط فى اليمين «دعاة التكامل». أولئك هم الذين يرحبون حقاً بالعولمة لأنهم يعتقدون أنها إما خير وإما أمر حتمى ويريدون العمل على تعزيزها بمزيد من التجارة الحرة، ومزيد من تجارة الإنترنت، ومزيد من ربط المدارس والمجتمعات والأعمال فى شبكة عمل واحدة، ومزيد من البريد الإلكتروني، وذلك لكى نحصل فى النهاية على تكامل عالمى طوال الأربع والعشرين ساعة يومياً، عبر أربع وعشرين منطقة زمنية ووصولاً إلى الفضاء المعلوماتى (السايرسبيس).

وعند أقصى الطرف الأيسر لخط العولمة هذا يوجد «دعاة الانفصال». وهؤلاء أناس يعتقدون أن التجارة الحرة - معززة بالتكامل التكنولوجي - ليست خيراً ولا أمراً حتمياً، لأنها تزيد من الفجوات في الدخل، وتؤدي إلى إرسال فرص العمل إلى الخارج، وتعمل على تنميط الثقافات وكأنها عصيدة عالمية، وتؤدي إلى حياه تسيطر عليها قوى أسواق بعيدة بلا هوية. وهم يريدون وقف العولمة عند حدودها. ويريدون القضاء عليها وقتلها الآن.

إذن فإن أول ما يجب عليك أن تفعله هو أن تحدد لنفسك مكاناً على هذا الخط. هل أنت من دعاة الانفصال؟ هل أنت من دعاة التكامل؟ أم أنك تقف في مكان ما فيما بينهما؟

والآن، تأمل الخط الذي يسير من أعلى إلى أسفل الشكل. فهذا هو محور التوزيع. ويمثل نوع السياسات التي ترى أنه يجب أن تتبناها الحكومة حتى تسير العولمة وقميص القيد الذهبي. وفي النهاية السفلى لهذا الخط هناك دعاة شبكة الأمن الاجتماعي. وأنا أعرف دعاة شبكة الأمن الاجتماعي بأنهم أناس يرون أن العولمة لن يكتب لها الاستمرار إلا إذا أضفيت عليها الديمقراطية، بالمعنى الاقتصادي والسياسي لهذه الكلمة. ويعنى هذا من الناحية الاقتصادية تصميم شبكات للأمان الاجتماعي لا تسعى ببساطة لتخفيف آثار السقوط عن أولئك الذين تخلفوا عن الركب والمحرومين من المعرفة والسلاحف، وإنما تسعى حقاً إلى العمل على انضمامهم إلى النظام وذلك بمساعدتهم على اكتساب الأدوات والموارد التي تمكنهم من خوض المنافسة. ويعنى ذلك من الناحية السياسية تشجيع الأخذ بالديموقراطية في الدول النامية التي تنضم إلى نظام العولمة، فلن تكون هناك عولمة قابلة للاستمرار بدون الديمقراطية.

ومن الواضح أن الجميع لا يتفقون مع هذا النهج. ولهذا يوجد دعاة دعهم يأكلون الكعكة عند النهاية العليا لخط التوزيع، أى عند الطرف المقابل لدعاة شبكات

الأمان الاجتماعي. فدعاة دعهم يأكلون الكعكة هم أولئك الناس الذين يرون أن العملة تعنى بالضرورة أن الفائز يحصد كل شيء، وأن الخاسر يترك لشأه. إنهم يريدون تقليص الحكومة والضرائب وشبكات الأمان، وأن يتركوا للناس الفرصة الحقيقية لحصاد ثمار عملهم أو دفع ثمن قلة كفاءتهم. ويقول لك دعاة دعهم يأكلون الكعكة إنه لا يوجد ما يؤدي إلى التركيز على الحصول على وظيفة والاحتفاظ بها أكثر من معرفة أنه لا توجد شبكة أسفله لكي تحميه.

ولهذا، عليك بعد ذلك أن تحدد موقعك على محور التوزيع. هل أنت من دعاة شبكات الأمان الاجتماعي؟ هل أنت من دعاة دعهم يأكلون الكعكة؟ أم أنك تقف في مكان ما فيما بينهما؟

ويمكن أن يكون التعرف على جميع اللاعبين الرئيسيين في الحقل السياسي الأمريكي اليوم عن طريق هذا الشكل أفضل من التعرف عليهم بالتصنيفات القديمة مثل ديمقراطي وجمهوري ومستقل. إن بيل كلينتون مثلاً من دعاة التكامل وشبكات الأمان الاجتماعي. وكان نيوت جينجريتش الرئيس السابق لمجلس النواب من دعاة التكامل ودعهم يأكلون الكعكة. ولهذا، كان كلينتون وجينجريتش دائماً حليفين فيما يتعلق بالتجارة الحرة ولكنهما خصمان فيما يتعلق بالإففاق على الأمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية. أما ديك جيفارت زعيم الأقلية في مجلس النواب فهو من دعاة الانفصال وشبكات الأمان الاجتماعي، وروس بيرو من دعاة الانفصال ودعهم يأكلون الكعكة. ولهذا، كان جيفارت وبيرو حليفين ضد اتفاقية نافتا والمزيد من حرية التجارة ولكنهما خصمان إزاء الإففاق على الأمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، حيث يريد جيفارت إففاق الأموال على برامج شبكة الأمان الاجتماعي والدفاع عن «حقوق» العمال وليس النهوض بقدراتهم فحسب.

ورغم أنني أستخدم هذا الشكل لوصف أمريكا اليوم، إلا أنك تستطيع بسهولة تطبيقه على أية دولة. ضع نفسك ببساطة على هذا الشكل لتكتشف من أنت ومن سيكونون أعدائك في الجدل السياسى الكبير القادم. إننى من دعاة التكامل وشبكات الأمان الاجتماعى. وفى اعتقادى أنك لا تجرؤ اليوم أن تكون من دعاة العولمة بدون أن تكون ديموقراطياً اجتماعياً (أى من دعاة شبكات الأمان الاجتماعى)، لأنك إذا لم تزود من لا يملكون والسلاحف فى مجتمعك بما يساعدهم على الصمود فى هذا النظام الجديد، فسوف يفرزون فى نهاية الأمر ردة سوف تنتزع بلادك من العالم. وفى اعتقادى أنك لا تجرؤ أن لا تكون ديموقراطياً اجتماعياً أو من دعاة شبكات الأمان اليوم، بدون أن تكون من دعاة العولمة، فلن تستطيع بدون التكامل مع العالم توليد الدخول التى أنت بحاجة إليها لكى تستمر فى رفع مستوى المعيشة ورعاية أولئك الذين تخلفوا عن الركب.

ولكنك بلا شك تتساءل، «ماذا يعنى أن تكون من دعاة التكامل وشبكات الأمان الاجتماعى؟» فى اعتقادى، إنه يعنى التعبير بوضوح عن سياسات للعولمة القابلة للاستمرار، سياسات جغرافية للعولمة القابلة للاستمرار - بما فى ذلك السياسة الخارجية والدفاعية على السواء - واقتصادات جغرافية للعولمة القابلة للاستمرار. وبعبارة أخرى، إنها تعنى التعبير بوضوح عن رؤية سياسية جديدة لنظام دولى جديد.

السياسة فى عصر العولمة

سوف نبدأ بسياسة للعولمة قابلة للاستمرار. وهذه لابد أن تتكون من أمرين: أحدهما صورة للعالم، بحيث يفهم الناس أين مكانهم، والأمر الآخر مجموعة من سياسات دعاة شبكة الأمان الاجتماعى والتكامل للتعامل معها.

أنت بحاجة إلى صورة للعالم حيث لا يوجد سياسة قابلة للاستمرار بدون جمهور لها يفهم بشكل عام سبب أهميتها ويرى العالم على النحو الذى تراه به. لقد كنت أرى دائماً أن كلينتون هزم كلا من جورج بوش وبوب دول لأن الأغلبية من الناحيين الأمريكيين شعروا بحدسهم أنهم فى حقبة جديدة وأن كلينتون أدرك ذلك أيضاً ولديه بعض الأفكار المعقولة للتعامل معها - فى حين لم يدركها دول وبوش على الإطلاق. والمؤسف، أن كلينتون، بمجرد أن تولى منصبه، لم يسع قط إلى تطوير هذا الشعور الحدسى بالكامل وتجسيده، وذلك بصورة حقيقية للعالم عليه أن يرددها مراراً وتكراراً. وبدأ ذلك من أول أسبوع له فى منصبه عندما حدد المشكلة الرئيسية لأمريكا بأنها توفير رعاية صحية يستطيع الناس تحمل تكاليفها - وليست عولة قابلة للاستمرار. ما الذى كان يجب أن يعلنه كلينتون فى أول خطاب له؟ إنه شيء أشبه بما يلى: «إخوانى الأمريكيين، إن فترة ولايتى رئيساً لكم تصادف أنها جاءت مع انتهاء نظام الحرب الباردة وبزوغ العولة. والعولة بالنسبة لحقبة التسعينيات والألفية التالية أشبه بما كانت عليه الحرب الباردة بدءاً من الخمسينيات وحتى الثمانينيات من القرن العشرين: وإذا كان نظام الحرب الباردة بنى على التهديد والتحدى من جانب الاتحاد السوفيتى، الذى كان يقسم العالم إلى نصفين، فقد بنى نظام العولة على التهديد والتحدى المترتبين على التغيير التكنولوجى السريع والتكامل الاقتصادى الذى أصبح يوحد العالم بعضه مع بعض.

«ولكن إن كانت العولة توحد العالم فإنها تغير أيضاً مكان العمل والوظيفة والسوق والمجتمع لكل منا، وتقضى سريعاً على الوظائف القديمة وتثمر وظائف جديدة، وتقضى سريعاً على أساليب الحياة القديمة وتفرز أساليب جديدة، وتتخلص سريعاً من الأسواق القديمة وتنشئ أسواقاً جديدة، وتقضى سريعاً على الصناعات القديمة وتخترع صناعات جديدة. والتجارة الخارجية، التى كانت تمثل فقط 13 فى

المائة من إجمالي الناتج المحلي فى عام 1970، ارتفعت الآن إلى قرابة 30 فى المائة من إجمالي الناتج المحلي - وهى آخذة فى الارتفاع. لقد بلغت التغييرات التكنولوجية الآن من السرعة ما يجعل الشركات الأمريكية تصنع ثلاثة موديلات مختلفة من كل جهاز كمبيوتر كل عام. إن هذا ليس عالماً جديداً فحسب، إنه فى معظمه عالم أفضل. إن دولاً مثل الصين وإندونيسيا وكوريا وتايلاند وماليزيا والبرازيل والأرجنتين، حتى وإن حدث بينها وبين النظام صراع فى وقت من الأوقات، إلا أنها شهدت ارتفاعاً أسرع فى مستويات المعيشة لعدد أكبر من مواطنيها يفوق ما حدث فى أى وقت فى تاريخها - وذلك بفضل زيادة فعالية الأسواق المالية فى تسهيل التجارة والاستثمار على أيدي إناس من دولة إلى المصانع فى دولة أخرى. حقاً، كما يقول أحد كبار المستشارين الاقتصاديين الذين أعتز بهم، وهو لارى سومرز، فإنه بفضل زيادة العولمة إلى حد بعيد، أصبح هناك أكثر من ربع البشرية يتمتع الآن بمعدلات نمو قد ترتفع معها مستويات معيشتهم أربعة أضعاف فى غضون جيل واحد. أربعة أضعاف! إن ذلك لم يحدث من قبل فى تاريخ الاقتصاد. وقد أدى هذا النمو، الذى حدث على مستوى العالم، ولم يكن على حساب الولايات المتحدة من بعيد أو قريب، إلى أدنى معدل بطالة فى أمريكا منذ خمسين عاماً.

«فى ضوء هذه التحديات والفرص تحتاج الولايات المتحدة إلى استراتيجية تجعل العولمة قابلة للاستمرار وتضمن لنا أننا سوف نكون قادرين دائماً على المنافسة الفعالة فى هذا العالم. ولذلك لنفترض أن العالم مثل عجلة لها برامق (وهى ما يمتد بين المحور والدولاب). يوجد عند محور هذه العجلة ما يمكن أن أطلق عليه 'التغيير الاقتصادى والتكنولوجى السريع للعولمة'. وهذا يعنى بوضوح أكبر، ذلك الشيء الوحيد الكبير المستمر هناك. وبما أنه موجود عند المركز، فنحن بحاجة إلى تناول مختلف لقضايا الرعاية الصحية، والرعاية الاجتماعية، والتعليم، والتدريب الوظيفى،

والبيئة، وضوابط السوق، والأمان الاجتماعى، والدعوة إلى تمويل وتوسيع التجارة الحرة. ويحتاج كل من هذه المجالات إلى تعديل أو تكيف أو إصلاح بما يساعدنا كمجتمع على تحقيق أقصى فائدة من نظام العولمة والتخفيف من أسوأ جوانبه. فعلى سبيل المثال، عندما يكون لدينا عالم يستطيع فيه الناس الآن العمل فى عشر وظائف مختلفة لعشر شركات مختلفة مدى الحياة فإنهم بحاجة إلى معاشات متحركة، ورعاية صحية متحركة، وفرص أكبر للتعليم طوال حياتهم. فالعولمة تقتضى أن يتحرك مجتمعنا بسرعة أكبر، وأن يعمل بذكاء أكبر، وأن يخوض مخاطر أكثر من أى وقت مضى فى تاريخنا. وبما أننى رئيس لكم أعدكم بأمرين؛ أعدكم أولاً أننى سأجعل شغلى الشاغل أن أهيب كلاً منكم، ومجتمعنا بصفة عامة، لمواجهة هذا التحدى، بالمزيج من السياسات التكاملية وشبكات الأمان الاجتماعى. وأعدكم ثانياً بأننى سأكون مدافعاً لا يكل عن قوانيننا التجارية لضمان أن العولمة، وهى تحدى العامل الأمريكى، لا تسمح للآخرين باستغلال انفتاحنا، وذلك بإغراقنا بمنتجاتهم هنا فى حين يقيدون هم حرية وصولنا إلى أسواقهم.

«إننى لست هنا لأقول لكم إن ذلك كله سيكون يسيراً. ولكننى هنا فى الواقع لأقول لكم إن ذلك سيكون شاقاً حقيقة. ولكننا إذا نجحنا فى تحقيق التوازن السليم – وأنا أعتقد أننا سننجح – فسوف نكون الطليعة التى تتقدم العالم فى كيفية إدارة التكامل فى عصر العولمة، مثلما كنا طليعة العالم فى كيفية إدارة الاحتواء فى عصر الحرب الباردة. فليحفظ الله أمريكا».

هذا هو ما يؤمن به كلينتون، ولكنه ليس ما يقوله دائماً. وكان من بين الأسباب التى جعلت خصومه يمزقون مقترحاته للرعاية الصحية إرباً – ليس السبب الوحيد، ولكنه أحد الأسباب – هو أنها لم توضع فى المكان الفعال من صورة للعالم تتكرر باستمرار، وفيها تقع العولمة عند المركز ومنها تتدفق السياسات الأساسية. ونتيجة لذلك

يرى داني رودريك الاقتصادى بجامعة هارفارد، «أن الاتصال بين كل هذه المجالات والإشباع المتبادل بين الاحتياجات وأوجه النقص فيها قد ضاعت فى المناقشة العامة»، وجعلت من الأيسر على الأيديولوجيين والمتطرفين، وكذلك الاقتصاديين الشعبين، والوطنيين، والمحرومين من المعرفة، والمواطنين المصابين بعقدة الخوف من الأجانب وكرههم، والانتهازيين أن ينحرفوا عادة بالحوار فى أى قضية من القضايا - مثل التجارة أو إصلاح الرعاية الصحية - وأن يسيروا بها إلى طريق مسدود.

يجب أن يدرك السياسيون أنه من الأسهل، وذلك لأسباب كثيرة، تشويه العولة أو تحويلها إلى شيطان ثم ينتهى بهم الحال، مثلما فعل كلينتون، إلى حيث يفقدون السيطرة على السياسة، بحيث تكون العولة عليهم بدلاً من أن تكون معهم، وذلك على الرغم من سلامة سياساتهم الاقتصادية. إن أشد الخاسرين من العولة، وهم العمال الذى سلبهم الإنسان الآلى أو المصانع الأجنبية وظائفهم، يعرفون قدر أنفسهم تماماً. وهذا يجعل من الأيسر تعبئتهم ضد المزيد من التكامل أو التكنولوجيا أو التجارة الحرة. أما المستفيدون من العولة، ومن مزيد من الانفتاح فى التجارة والاستثمارات الأجنبية، فغالباً لا يعرفون ذلك. إنهم غالباً لا يربطون بين العولة والارتفاع المستمر فى مستويات معيشتهم، ومن ثم تتعذر تعبئتهم. هل سمعت مرة عن عامل فى مصنع لشذرات الكمبيوتر الدقيقة، يقول، «انظر، كم أنا محظوظ. إذ كانت العولة، والارتفاع المتزايد فى الطلب على الصادرات الأمريكية من التكنولوجيا المتقدمة، والنقص فى قوة العمل من العمال المهرة فى هذا البلد، والتطلعات المتزايدة للعالم النامى، السبب الذى جعل رئيسى يعطينى زيادة فى مرتبى».

وثمة سبب آخر فى سهولة تشويه العولة يتمثل فى أن الناس لا يدركون أنها ظاهرة تدفعها التكنولوجيا إلى حد بعيد، وليست ظاهرة تدفعها التجارة. كان لدينا موظفة استقبال فى مكتب صحيفة *نيويورك تايمز* بواشنطن ولكن الشركة ألغت

وظيفتها. إنها لم تفقد وظيفتها لأن مواطنة مكسيكية سلبتها إياها - لقد سلبتها إياها
شذرة كمبيوتر دقيقة - شذرة كمبيوتر دقيقة تدير جهاز الرسائل الصوتية فى كل
تليفونات مكاتبنا. والحقيقة أن شذرة الكمبيوتر الدقيقة كانت ستسلبها وظيفتها حتى
لو لم يكن لنا تعامل تجارى مع المكسيك. كانت شذرة الكمبيوتر الدقيقة ستسلبها
وظيفتها حتى لو كان لدينا سور ارتفاعه ثلاثون قدماً يمتد من أحد طرفى حدودنا مع
المكسيك إلى الطرف الآخر. غير أن السياسيين لا يريدون الاعتراف بذلك. فلن يقف
أحدهم ليقول: «أنا أريدكم أن تنهضوا الآن، وأن تنزعوا قابس تليفوناتكم، وتلقونها من
أقرب نافذة وتصيحوا 'إننا لن نتحمل هذا بعد الآن! إنقلدوا الوظائف الأمريكية! امنعوا الرسائل
الصوتية! ورقائق البطاطس، نعم! أما رقائق شذرات الكمبيوتر الدقيقة، فلا! هذه ليست رسالة
سياسية فائزة. والأسهل كثيراً من ذلك شجب المكسيكيين والمصانع الأجنبية. وبطبيعة
الحال، تستولى المصانع الأجنبية فعلاً، فى بعض الحالات، على الوظائف (ولكن بما
لا يساوى عدد الوظائف التى تقضى عليها التكنولوجيا والوظائف التى تنشئها تقريباً)،
ومن ثم، فهناك بعض ما يكفى من الحقيقة لتعزيز بعض السياسات التى تتسم بالكثير
من الانفعال والخطر. وبما أنه من السهل رؤية العمال الأجانب والمصانع الأجنبية،
وليس من السهل رؤية شذرات الكمبيوتر الدقيقة، فإنه يترسب فى ضمائرنا بشكل
مبالغ فيه أنهم هم سبب المشكلة.

إننا إن لم نعلم الجمهور طبيعة العالم الحقيقية اليوم ونخلو له حقيقة العولمة،
فسوف يستغل دعاة الانفصال دائماً هذا الارتباك لصالحهم. ففى عام 1998 لم يستطع
الرئيس كلينتون مد اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) لكى تشمل شيلي،
فقد كانت هناك أقلية تنزعها النقابات اعتقدت أنها لا تستفيد من مزيد من التجارة
الحرة، وكانت نشطة للغاية فى معارضة توسيع اتفاقية نافتا، فى حين لم تدرك الأغلبية
التي تستفيد من توسيع التجارة الحرة قط قدر نفسها، ومن ثم لم تعبى نفسها قط
للدفاع عن مصالحها.

ومع ذلك، تحتاج سياسات العولمة القابلة للاستمرار إلى أكثر من مجرد الصورة الصحيحة لما يحدث في العالم. إنها تحتاج أيضاً إلى التوازن الصحيح في السياسات. وهذا في رأيي هو كل ما يعنيه دعاة التكامل وشبكات الأمان الاجتماعي. ونحن ندعاة التكامل وشبكات الأمان الاجتماعي، نعتقد أن هناك الكثير من الأشياء التي نستطيع القيام بها في هذا العصر من العولمة، وهي أشياء ليست مكلفة إلى هذا الحد، ولا تنطوي على عملية جذرية لإعادة توزيع الدخل - أو برامج للإنفاق بإسراف على تعويضات الرعاية الاجتماعية التي يمكن أن تنتهك القواعد الاقتصادية لقميص القيد الذهبي - ولكنها تستحق التنفيذ من أجل تعزيز الاستقرار الاجتماعي ومنع مجتمعنا ذاته من الانجراف نحو أحد الأسوار العالية والنوافذ الملونة أكثر مما لدينا بالفعل.

وقد تركز دعوتي للتكامل وشبكات الأمان الاجتماعي على ديمقراطية العولمة تعليمياً ومالياً وسياسياً لأكبر عدد ممكن من الناس، ولكن بطرق تتواءم بصفة عامة مع التكامل والأسواق الحرة. واليكم ما أعنيه بذلك:

ديمقراطية العولمة تعليمياً: يفضل دعاة التكامل وشبكات الأمان الاجتماعي مزيجاً من أدوات الحماية وشبكات الأمان للتعامل مع أولئك الذين تتسبب العولمة في تخلفهم عن الركب، إما بصورة دائمة وإما بصورة مؤقتة. إذ يفرز قميص القيد الذهبي لنا كمجتمع ما يكفي من الذهب لكي نتحمل الاثنين معاً. فقد وصل الفائض إلى 70 مليار دولار في عام 1998. وشبكات الأمان الاجتماعي مألوفة لأولئك الذين تتعذر عليهم المنافسة - مثل التأمين الاجتماعي، وبرنامج الرعاية الصحية للمسنين، وبرنامج تقديم المعونة الطبية لغير القادرين، والطوابع الغذائية (تمنحها الحكومة لأصحاب الدخل المنخفض للحصول مقابلها على الغذاء)، والرعاية الاجتماعية - وهي تحتاج إلى الدعم والاستمرار لكي تأخذ بيد أولئك الذين قد يتعذر عليهم تلبية مطالب العالم السريع. ويجب أن يكون بالإمكان دائماً تقليص هذا التجمع ممن يتخلفون عن الركب ولكن في ظل أدوات الحماية السليمة.

وفى اعتقادى أنه للوصول إلى هذا الهدف، يجب على كل بيت أبيض أن يقدم فى هذا العصر من العولمة تشريعاً سنوياً بسيطاً يمكن أن أطلق عليه «مرسوم فرصة التغيير السريع The Rapid Change Opportunity Act». وقد يسير هذا المرسوم جنباً إلى جنب مع التكامل أياً كانت سياسة التكامل التى كانت تتبعها الحكومة فى ذلك العام - سواء كانت توسيع النافتا، أو تجديد وضع الدولة الأولى بالرعاية للصين أو أى اتفاقيات أخرى للتجارة الحرة. وقد يتغير «مرسوم فرصة التغيير السريع» كل عام، ولكن هدفه إيجاد حقيقة ومفهوم أن الحكومة تدرك أن العولمة أمر حتمى ولكنها توزع الخير والرخاء بصورة غير متكافئة، ومن ثم سوف تسعى الحكومة دائماً إلى تعديل أدوات حمايتها بحيث تصل بأكثر عدد ممكن من الناس إلى السرعة التى تتطلبها العالم السريع .

فعلى سبيل المثال، قد يتضمن مرسومى لفرصة التغيير السريع لعام 98 - 1997 ما يلى : مشروعات رائدة للتوظيف العام للعمال الذين فقدوا وظائفهم مؤقتاً، وإعفاءات من الضرائب لمن توقفت أجورهم من العمال الذين فقدوا وظائفهم ، واستشارات مجانية توفرها الحكومة لمن يريد أن يبدأ من جديد لكل من يفقد وظيفته، وتمديد آخر لمرسوم كاسيباوم وكينيدي، حتى يتسنى للعمال المسرحين الاحتفاظ باشتراكاتهم للتأمين الصحى فترة أطول، وحملة إعلانية قومية لأحد أفضل إنجازات الحزبين الأمريكيين فى فترة ولاية كلينتون، ولكن أقلها حظاً من الدعاية، وهو مرسوم استثمارات العاملين. فقد عمد هذا المرسوم، الذى وقع فى أغسطس عام 1998، إلى دمج البرامج الحكومية للتدريب الوظيفى التى يصل عددها إلى 150 برنامجاً مختلفاً، فى ثلاث منح رئيسية: حسابات التدريب الفردى التى يستطيع العمال استخدامها فى أى تدريب يرون أن سيحسن إلى أقصى حد من فرصهم الوظيفية، ومراكز المحطة الوظيفية الواحدة لكل برنامج للتدريب الوظيفى، وزيادة فى برامج تدريب الشباب

بواقع 1.2 مليار دولار على مدى خمس سنوات. وعلاوة على ذلك، فقد أجعل مرسومى لفرصة التغيير السريع يتضمن بعض الزيادة فى القروض الأمريكية لبنوك التنمية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لتعزيز برامج تدريب المرأة، وتقديم القروض الصغيرة للمرأة والمشروعات الصغيرة، وتنظيف البيئة فى كل دولة نامية يوجد بينها وبين أمريكا تعامل تجارى هام. وكذلك قد أجعل هذا المرسوم يتضمن زيادة فى التمويل للمبادرة الجديدة لمنظمة العمل الدولية لإقامة بدائل لعمالة الأطفال فى الدول التى تشهد أكبر إساءة لاستخدام الأطفال. وقد أجعله يتضمن زيادة فى برنامج مساعدات التعديل التجارى، القائم بالفعل، ويوفر دعماً بسيطاً للدخل والتدريب لأى شخص يستطيع إثبات أن وظيفته قضت عليها التجارة. وقد أمد فترة العمل فى برنامج تدريب العمال الذين فقدوا وظائفهم، القائم بالفعل (وقد خدم 660 ألف شخص فى عام 1997) لمساعدة أى شخص فقد وظيفته بسبب الأخذ بتكنولوجيا جديدة. وفى النهاية، قد أطلق حملة إعلانية قومية تعرف الناس بصورة أفضل بالإعفاء الضريبى للتعليم مدى الحياة، القائم بالفعل، والذى يسمح للمواطنين بخصم ما يصل إلى 1000 دولار من دخلهم الخاضع للضريبة من تكلفة أى برنامج تعليمى أو تدريبى ينضمون إليه للنهوض بتعليمهم وبمهاراتهم الفنية.

ديموقراطية العولمة مالياً: ليس هناك من طريقة لجعل العولمة قابلة للاستمرار أفضل من منح مزيد من الناس دعماً مالياً فى «العالم السريع». وكلما فكرت فى هذا الموضوع، تذكرت دائماً قصة حكاها لى الصحفى الروسى أليكسى پوشكوف فى أبريل عام 1995 عن أحد جيرانه فى موسكو. «كان ذلك هو السائق الفقير الذى يعيش فى شقة تقع إلى الخارج من المدخل. وفى مساء كل يوم جمعة كان يسكر حتى الثمالة ثم يرفع عقيرته بغناء أغنيتين باللغة الإنجليزية - يردد هما مرات ومرات - هما أمة سعيدة Happy Nation وكل ما تريده هو طفل آخر

All She Wants Is Another Baby . ولم تكن لديه أى فكرة عن معنى الأغنيتين . وكان عندما يصبح مخموراً تماماً يبدأ فى ضرب زوجته وتبدأ هى فى الصياح . كان ذلك يصيبنا بالجنون . وكنت أود لو أرميه بقنبلة يدوية . على أية حال ، منذ ثمانية أشهر مضت شارك ، ولا أدرى كيف ، فى ورشة صغيرة لإصلاح السيارات . ومنذ ذلك الوقت لم يعد هناك أمة سعيدة Happy Nation ولا غناء طوال الليل ، ولا من مزيد من الضرب لزوجته . فهو يخرج صباحاً من بيته فى الساعة الثامنة وثلاثين دقيقة إلى العمل وهو فى حالة من الرضا . وأصبح يعرف أن لديه بعض الطموح فى الحياة الآن . قالت لى زوجتى منذ بضعة أيام ، « انظر إلى الأمة السعيدة Happy Nation – وهذا هو الاسم الذى كنا نطلقه عليه – لقد أصبح من أصحاب الأملاك الآن » .

ولابد أن يتضمن «مرسوم فرصة التغيير السريع» فى كل دولة أيضاً استراتيجية لجعل مزيد من الناس من أصحاب الأملاك . ويعنى ذلك فى أمريكا ، تقديم مبادرات تحسن من الوصول إلى رأس المال الاستثمارى لأشد المجتمعات عزواً وانخفاضاً فى الدخل ، بحيث لا ندرب الناس فحسب على وظائف غير متوافرة . وتعتبر الأحياء الداخلية فى المدن الأمريكية من الأسواق الناهضة مثلها تماماً مثل بنجلاديش ، وتحتاج أحياناً لبرامج المساعدات المصممة وفقاً لتطورات السوق . يشير لارى سومرز نائب وزير الخزانة فى هذا الصدد إلى أن : «أسواق المال الخاصة ، فى أنحاء العالم ، تخفق عندما يتعلق الأمر بالفقراء المعدمين . فلا تبحث البنوك الكبرى عن المجتمعات الفقيرة – لأن تلك المناطق لا توجد فيها أموال . وهناك حواجز أخرى تسعى على نحو مصطنع إلى الحد من تدفق رأس المال إلى أحياء معينة أو جماعات أقلية معينة ، مما يؤدى إلى قصور واضح فى الأسواق . غير أنك إذا حرمت الناس الذين يقطنون هذه الأحياء من فرصة الاقتراض أو التوفير ، فلاحتمال الأكبر أنهم سيظلون على هذه الحال » .

وثمة طريقة لكى نبدأ تطبيق ديموقراطية الوصول إلى رأس المال فى أمريكا، وتتمثل فى إعادة تنشيط «مرسوم إعادة الاستثمار للمجتمع»، الذى يستغل الضغط الحكومى فى تشجيع البنوك التجارية لتوفير الائتمان الذى لا تستطيع الأحياء المعوزة تحمله. ولكن هناك بعض القروض التى لن تقدمها البنوك التجارية مطلقاً. ولهذا السبب قد يتضمن مرسوم فرصة التغيير السريع تمويلاً لصندوق جديد لرأس مال مغامر تدعمه الحكومة من أجل الأحياء ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ويعرف هذا الصندوق باسم «صندوق المؤسسات المالية لتنمية المجتمع»، ويقدم تمويل البداية لأصحاب المشروعات الذين على استعداد للمخاطرة بالاستثمار فى الأحياء الفقيرة، حيثما يرون إمكانيات السوق - فى كل المجالات بدءاً من مراكز الرعاية النهارية الخاصة إلى إسكان الدخل المنخفض إلى صالونات التجميل إلى أماكن الترفيه - ولكن حيث لا يتوافر لها عادة التمويل الرأسمالى المغامر.

وتقول مثل هذه الأنواع من المبادرات للمواطنين: «إنه فى حين تطلب الحكومة منك أن تقفز من عقلة ترايبز إلى عقلة ترايبز، وأن تقفز أعلى وأعلى، أسرع وأسرع، أبعد وأبعد، فسوف تصنع شبكة أمان أسفل منك فى الوقت نفسه. إنها شبكة لا يمكن لأى شخص أن يعيش عليها لفترة طويلة، ولكنها يمكن أن تقذف بكثيرين من الناس مرة أخرى إلى اللعبة». حقيقة إن اليد العليا أفضل من اليد السفلى. وحتى إذا أنفقنا بعض الأموال فى برامج اليد العليا هذه، فالثمن الذى ندفعه زهيد مقارنة بالمزايا والكفاءات التى ستترتب على الاحتفاظ، قدر الإمكان، بأسواقنا حرة ومفتوحة للعالم. إن «مرسومى لفرصة التغيير السريع» هو مجرد ثمن زهيد ندفعه مقابل المحافظة على تماسك المجتمع والإجماع السياسى على التكامل والتجارة الحرة. ومن هنا تجيء شعاراتى: «الحماية وليس الإجراءات الحمائية. وسائل المساعدة والتخفيف وليست الأسوار. الحد الأدنى للأجر، وليس الحد الأقصى للأجر. التعامل مع حقيقة العالم السريع وليس إنكاره».

ديموقراطية العولمة سياسياً: فى حين تعتبر ديموقراطية الوصول إلى العولمة أمراً حاسماً، ولا سيما بالنسبة للدول النامية، فإن مواكبتها لديموقراطية نظمها السياسية على القدر نفسه من الأهمية. وذلك أحد الدروس الحقيقية للعولمة فى عقدها الأول : فمساعدة مجتمعك على الإسراع نحو الديموقراطية يعتبر عملية تعديل شديدة العنف ولذلك تتطلب مزيداً من الديموقراطية على المدى الطويل. ففى الحرب الباردة، كان لزعماء الدول النامية رعاة من القوى العظمى الذين قد يساعدونهم على البقاء، أيا كانت الطريقة التى يديرون بها بلادهم. ولكن هؤلاء الرعاة قد ذهبوا الآن ولن تساند الجماهير الحكومات الضعيفة على البقاء لفترة طويلة. (انظر القاموس تحت مدخل إندونيسيا). فإذا أخفقت الآن فسوف تسقط - وما لم يمسك بك شعبك ويدعمك فسوف يكون سقوطك موجعاً. (انظر القاموس تحت مدخل سوهارتو).

يقول لارى داياموند العالم الديموقراطى فى هذا الصدد: «لقد شهدنا الآن عدداً من الأمثلة التى صوتت فيها دول فى أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وشرق آسيا للإطاحة بحكومات ارتبطت بآلام الإصلاحات اللازمة للعولمة. وقد أجرت الحكومات الجديدة التى تولت الحكم بعض التعديلات ولكنها أبقت بصورة أو بأخرى على سياسات التسويق العولمى نفسها. فكيف تسنى لهم النجاة بذلك؟ لقد تحققت لهم النجاة لأن العملية الديموقراطية أعطت للجماهير فى هذه الدول إحساساً بالملكية طوال العملية المؤهلة لإصلاح السياسات الاقتصادية. فلم تعد ذلك الشئ الغريب عنهم تماماً الذى يجرى لهم. فقد كانت المشورة تطلب منهم وأتيحت لهم فرصة الاختيار على الأقل بالنسبة لسرعة هذه العملية، إن لم يكن اتجاهها. وعلاوة على ذلك، ونتيجة للفرصة التى أتيحت لهم للمشاركة فى العملية، والإطاحة بمن يشعرون أنهم تحركوا بقسوة أو بصورة فجائية أو كانوا مفرطين فى الفساد أو عدم الإحساس، فقد كانت للعملية برمتها شرعية سياسية أكبر، وبالتالي قابلية أكثر على الاستمرار.

هذا بالإضافة إلى أنه فى الدول التى تبادلت أحزابها وقادتها المواقع فى السلطة - وجاءت إلى الحكم أحزاب للمعارضة اتبعت إلى حد بعيد سياسات التحرر الاقتصادى والعولة للحكومات السابقة - فإن الرسالة التى تصل إلى الجمهور هى أنه لا يوجد حقيقة بديل عن قميص القيد الذهبى. فكم من الدول فى أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية والآن فى شرقى آسيا التى جاءها قادة المعارضة ممن تولوا الحكم فى العقد الماضى وقالوا، «أوه، لقد ثبت لنا أننا بالفعل مفلسون. وعلينا بالفعل أن نفتح. والواقع أن الأمور أسوأ حتى مما كنت أظن، وسوف يكون علينا أن نسرع بتطبيق هذه الإصلاحات فليس هناك سبيل آخر. ولكننا سوف نضع عليها وجهاً إنسانياً». فالديموقراطية تجعل تقبل الواقع ممكناً. ولهذا السبب فإن الدول التى تتأقلم بشكل أفضل مع العولة اليوم ليست غالباً من الدول الغنية بطبيعتها - مثل المملكة العربية السعودية أو نيچيريا أو إيران - وإنما بالأحرى هى الدول الأكثر ديموقراطية - مثل بولندا أو تايوان أو تايلاند أو كوريا. أما روسيا فإن ما تكابده من فوضى اليوم يرجع بالتحديد إلى توقف تطورها الديموقراطى. إنها لا تفتقر إلى البرمجيات ونظم التشغيل لكى تجذب القطيع فحسب - ولكنها تفتقر أيضاً إلى الديموقراطية الموثوق بها التى تكفى لإقناع شعبها ذاته بما سيكون هناك من عدالة ومصداقية ومساءلة فى إدارة الآلام والمكاسب الناجمة عن التكيف مع العولة.

وليست ديموقراطية العولة هى أكثر الطرق فاعلية لجعلها قابلة للاستمرار فحسب، ولكنها أيضاً أكثر السياسات الأخلاقية التى تستطيع أى حكومة اتباعها ولمصلحتها الذاتية.

الاقتصاد الجغرافى لعصر العولمة

كتبت ذات مرة عموداً خيالياً عن الاستثمار فى التسعينيات سار على نحو أشبه بما يلى: «وهكذا قررت القيام ببعض الاستثمارات الدولية الصغيرة. فأنعشت ذاكرتى لاستعادة لغتى الألمانية المفقودة واشترت بعض سندات الشركات الألمانية. ودرست شيئاً من اللغة اليابانية وجمعت بضعة أسهم من مؤشر نيكى. وحصلت على فكرة جيدة من نادل فى المطعم الصينى المحلى فى هونان واشترت بعض الأسهم فى بورصة شنغهاى. وحاول السمسار الذى أتعامل معه أن يبيعنى بعض سندات الحكومة اللبنانية، ولكننى قلت له إنه يوجد لدى بالفعل أوراق وول فى غرفة مكتبى. بل إننى قمت بواجبى تجاه الإصلاحات الروسية؛ بأن حاولت استعادة براعتى المفقودة فى الأبجدية السيريلية واشترت بعض أذن الخزنة الروسية. ولكن بعد كل هذا التدريب اللغوى والبحوث التى لا علاقة لها بالموضوع، اكتشفت أننى نسيت فقط كلمتين إنجليزيتين: 'آلان جرينسبان'. فعندما رفع جرينسبان فجأة أسعار الفائدة فى منتصف التسعينيات، وهو ما جعل الزيادة فى الفائدة التى أحصل عليها من سنداتى الأجنبية أقل جاذبية، بدأ الكل فى إغراق هذه الأسواق الأجنبية واستعادة أموالهم إلى داخل البلاد مرة أخرى، وهكذا انتزع منى أفضل ما عندى». لقد كنت مقرضاً سيئاً. ولم أبحث الأمر كما ينبغى. وكنت فقط أجرى وراء معدلات أعلى من العائد. ولم أكن أعلم بما أملكه عندما ذهبت إلى تلك البلاد. ولم أكن أعلم بما أملكه عندما رحلت عن هذه البلاد.

حسناً، لقد أصبحت مع مرور الأيام أكثر فطنة وأصبحت أكثر دراية فى إقراض أموالى. وبدأت استثماراتى الدولية عن طريق صندوق مشترك متخصص فى الأسواق العالمية ويستطيع التدقيق فى كل مجال للاستثمار. وبعد فترة قصيرة من الانهيار الذى

حدث فى الاقتصاد الروسى فى أغسطس عام 1998، تلقيت رسالة من هذا الصندوق - وهو تويدى، براون جلوبال - يبلغنى فيه أن أرباحه آخذة فى الهبوط قليلاً بسبب الاضطراب العام فى الأسواق الدولية الذى أشعله عجز روسيا عن السداد، ولكن الصندوق لم يصل إلى الهبوط الذى وصلت إليه الصناديق الأخرى لأنه فى الواقع بحث الأمر كما ينبغى، وظل بعيداً عن روسيا. وقالت رسالة صندوق تويدى عن روسيا: «لا نستطيع فهم كيفية الاستثمار فى دول لا تتمتع بالاستقرار، وليس فيها قوانين تحمى المستثمرين، وفيها عملة لا تصلح إلا لكى تستخدم مناديل ورقية ناعمة». نعم، أضافت الرسالة أنه فى مطلع عام 1998 توسعت السوق الروسية بواقع خمسة أضعاف، ثم فقدت 80 فى المائة من قيمتها بين عشية وضحاها - أى «رحلة دائرية تماماً». لقد ثبت أن روسيا، كانت مقترضاً سيئاً. لم يكن لديها نظام تشغيل ولا برمجيات، وفى النهاية كان كل ما تستطيع عرضه على المستثمرين هو رحلة دائرية تبدأ من الصفر إلى 80 فى المائة ثم العودة مرة أخرى إلى الصفر.

إننى أسرد هاتين القصتين لأنهما تعبران بصدق وفى إيجاز شديد عن أكبر تهديد للنظام المالى العالمى اليوم - وهى الأزمات التى يشعلها «المقترضون السيئون» والأزمات التى يشعلها «المقترضون السيئون». فكما يوجد لديك المتعاطون للمخدرات والموزعون للمخدرات، فهناك دائماً فى الاقتصاد العالمى المقترضون السيئون مثل روسيا، والمقترضون السيئون مثلى أنا. والسؤال الكبير فى الجغرافية السياسية الذى نحن بحاجة إلى الإجابة عنه هو: كيف يتسنى لنا إشاعة الاستقرار فى هذا الاقتصاد العالمى لكى يكون أقل عرضة للاقتراض السيئ والإقراض السيئ، اللذين يمكن أن يصبحا اليوم على درجة من الضخامة والانتشار وعلى درجة من السرعة بحيث يمكنهما زعزعة النظام برمته؟

لنبدأ بمشكلة المقترضين السيئين. فى اعتقادى أن العولة أسدت إلينا جميعاً معروفاً عندما حطمت الاقتصاد فى كل من تايلاند وكوريا وماليزيا وإندونيسيا والمكسيك وروسيا والبرازيل فى التسعينيات، لأنها كشفت تماماً عن الكثير من الممارسات والمؤسسات العفنة فى دول تعولت قبل الأوان. ولم يكن فضح عائلة سوهارتو المرتشية الفاسدة فى إندونيسيا من الأزمات التى أشرت إليها فى كتابى. ولم يكن كشف الرأسمالية المتهاونة فى كوريا من الأزمات التى أشرت إليها فى كتابى. ولم يكن كشف المعاملات المشبوهة تماماً فى تايلاند من الأزمات التى أشرت إليها فى كتابى. فكل هذه النظم كان مآلها إلى السقوط إن عاجلاً وإن آجلاً.

ولكن الآن وبعد أن ساعدت العولة فى حدوث ذلك عاجلاً، فالسؤال هو: ماذا نفعل بهذه الفرصة؟ يرغب بعض الناس فى كبح جماح القطيع لكى لا يحدث هذا الهروب المذعور مرة أخرى فى هذه الدول. وآخرون يريدون تشجيع هذه الدول على فرض ضوابط على رؤوس الأموال بحيث تضع أسواراً تحول دون دخول القطيع. وكلا النهجين غير صائبين. فالقطيع الإلكتروني هو مصدر الطاقة للقرن الحادى والعشرين. ويجب أن تتعلم الدول كيف تتعامل معه، لأن كبح جماحه لا طائل من ورائه، وإبعاده لفترة طويلة لن يؤد إلا إلى حرمان الدولة من الموارد والتكنولوجيا، ويطيل من عمر الرأسمالية المتهاونة. ولذلك فإن النهج الاقتصادى الجغرافى الصحيح، هو التركيز على تقوية هذه الدول المقترضة السيئة، بحيث تستطيع الالتحام بالقطيع مرة أخرى وأن تكون مقاومة للهروب المذعور قدر الإمكان. ولسوف يظل الهروب المذعور للقطيع ممكن الحدوث، وسوف تبتلى به بعض الدول بلا شك بصورة قاسية. ولكن القطيع لا يظل مندفعاً إلى الأبد. ففيما عدا بعض الاستثناءات النادرة، فإنه لا يجرى هارباً، من الدول ذات النظم المالية السليمة التى تتبع سياسات اقتصادية سليمة، فضلاً عن أنه لا يهاجمها. إن الناس يتكلمون عن تايلاند وكوريا وإندونيسيا وروسيا وكأنها تمارس

الاقتصاد السليم تماماً، وأن القطيع قرر فقط أن يهرب منها في أحد الأيام بلا سبب على الإطلاق. وهذا هراء. فالواقع أن هذه الدول قد تورطت في الاقتراض السيئ.

وسوف يناقش رجال الاقتصاد والمصرفيون اليوم تفاصيل إعادة تأهيل دولة مقترضة سيئة وأن يجعلوا منها دولة محصنة ضد الهروب المذعور للقطيع. وكل دولة من هذه الدول مختلفة عن الأخرى إلى حد ما. ولكن بوجه عام، يجب أن ينطوى هذا النهج على الخطوات التالية:

الخطوة الأولى هي أن نوضح بما لا يدع مجالاً للشك للدول المقترضة السيئة أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات الإقراض الخاصة ستكون على استعداد لتقديم قروض لإعادة القوة الاقتصادية أو لإعادة جدولة الديون بشرط - وفقط بشرط - أن تتبنى هذه الدول وتلتزم بالخطوات الثانية والثالثة والرابعة.

الخطوة الثانية تتمثل في تعهد الدولة المقترضة السيئة تعهداً جديراً بالثقة بالنهوض بنظام تشغيلها الاقتصادي بمرور الوقت من نظام تشغيل رأس المال 1.0 إلى نظام تشغيل رأس المال 6.0. وذلك يتطلب بوضوح نوعاً من الخليط - يختلف من دولة إلى أخرى - من خفض الميزانية، وإغلاق الشركات وبيوت المال المتعثرة والمفلسة، وإجراء تعديلات على العملة، ومعدلات الفائدة، وخفض للديون ووضع حد للممارسات الرأسمالية المتهاونة. والهدف من هذه الإصلاحات هو تثبيت أسعار عملاتها ومن ثم خفض معدلات الفائدة لحفز الطلب في الداخل واستعادة ثقة القطيع في الخارج.

والخطوة الثانية بحاجة حقاً إلى أن تتضمن عملية تجعل من الأسهل على القطيع شراء الشركات في هذه الاقتصادات الضعيفة. وإنني أدرك أن هذه النقطة الأخيرة مثيرة للجدل. إنها تبدو وكأنني أحاول أن أجعل العالم رخيصاً وآمناً للرأسمالية الأمريكية. كلا لست كذلك. إنني أحاول أن أجعل العالم آمناً للعملة والتدمير

الخلاص، وهما أمران جوهريان للنظام الرأسمالى - القضاء على الشركات المتعثرة واستبدال شركات أخرى بها، تكون أفضل فى إدارتها وتأخذ بالرأسمالية وتعمل وفقاً لأفضل المعايير الدولية. ولا يشغلنى أن يكون المشترون أمريكيين، أو من الألمان أو يابانيين أو الهنود. وكل ما يهمنى فى الأمر هو المعايير والرأسمالية. لقد عرف عن ولاية أريزونا أن بها نظاماً مصرفياً متهاوناً سىء السمعة. وأفضل ما حدث على الإطلاق للنظام المصرفى فى أريزونا هو عندما سمحت النظم المصرفية داخل الولاية للبنوك ذات التكنولوجيا الأفضل والإدارة الأفضل والأساليب الرأسمالية الأفضل - من نيويورك وشيكاجو وسان فرانسيسكو - بالدخول إلى الولاية وشراء بنوك أريزونا. وثمة سبب مهم فيما حققته الأرجنتين من نجاح أكثر من البرازيل فى السنوات الأخيرة هو أن جزءاً لا بأس به من نظامها المصرفى أصبح الآن مملوكاً لأفضل البنوك العالمية.

من أكثر الطرق فاعلية وأسرعها فى بناء نظام تشغيل محلى هو نجاحك فى استعادة القطيع الإلكتروني إلى بلادك - وهو يشعر بالثقة فى استثمار طويل الأجل لرأسماله، ونقل التكنولوجيا وتوفير إدارة فائقة الكفاءة للمصانع. وبصراحة، إن الخوف من أن يفر القطيع مرة أخرى هو أحد أفضل الموارد طويلة الأجل للانضباط من أجل استمرار الدولة فى النهوض ببرمجياتها ونظم تشغيلها.

الخطوة الثالثة هى إقناع هذه الدول بأن لا يكون الإصلاح فى نظم تشغيلها فقط وإنما فى نظمها السياسية أيضاً - لكبح جماح الفساد والتهرب من الضرائب والنهوض ببرمجياتها الخاصة بحكم القانون، حتى إذا جاء وقت شد الأحزمة على البطون أن يكون لدى الناس بعض الإحساس بأن هناك نوعاً من العدالة الأساسية تجاه عملية الإصلاح.

الخطوة الرابعة يجب أن تكون التزاماً باستخدام بعض مساعدات صندوق النقد الدولى، أو غيرها من المساعدات، فى المحافظة على الحد الأدنى من شبكات الأمان

الاجتماعى فى هذه الدول، وفى توفير الوظائف العامة لامتناس نسبة من العاطلين. وغالباً يكون هذا الحد الأدنى من شبكات الأمان هو أول ما يتعرض للتمزق فى أى برنامج للإنقاذ. فالمصرفيون الدوليون الذين يميلون إلى التركيز فقط على منع العجز عن السداد للبنوك فى الدول الأخرى، ولا يعبأون بما يحدث فيها من كساد يتضجرون من موضوع شبكات الأمان عندما يتعلق الأمر بمساعدة المقترضين السيئيين. إن هذا جنون. ففى نهاية اليوم لن تكون الأزمة الحقيقية فى هذه الدول المقترضة السيئة - والتهديد الحقيقى الذى تستطيع أن تسببه للنظام العالمى - أزمة اقتصادية، بل أزمة سياسية.

وإليك السبب: إن العولة عندما تفصح الممارسات العفنة فى الدول المقترضة السيئة لا تعمل فقط على تدمير أصحاب رؤوس الأموال المتهاونة فيها ولكنها أيضاً تسحق فى طريقها الكثيرين من الأفراد البسطاء الذين يذبلون جهداً شاقاً فى عملهم ويلتزمون بقواعد النظم التى يعيشون فيها ويفترضون أن كل شئ على ما يرام. وهم لا يعلمون أن بلادهم تقف على أرضية زائفة. ولكن عندما انهارت هذه الأرضية فى روسيا وتايلاند وإندونيسيا والبرازيل نجم عن ذلك تسريح مكثف للعمال، وبطالة، وانكماش طفيف، وتقلص مالى، وانهيار فى الدخول الحقيقية. وهذا هو السبب فى أهمية الاحتفاظ ببعض شبكات الأمان الأساسية وبرامج الوظائف فى أثناء عملية استعادة القوة الاقتصادية. وليس هناك من سبيل تشتري به الحكومات الصبر المطلوب لإقرار السياسات الإصلاحية ووضع الدول المقترضة السيئة على طريق النمو القابل للاستمرار طالما كان هناك عدم توفير للوظائف وتجاهل لشبكات الأمان.

فإذا بدأ عدد كبير من الناس فى الإحساس بالجوع فى الدول الكبيرة فسوف يتعرض قادتها بشدة لإغراء موجه لاختيار مجرد الخروج من النظام، وبناء أسوار للحماية، والتورط فى سياسات تنافسية على تخفيض العملات تؤدي إلى إفقار الجار

- حتى وإن لم يجد ذلك على المدى الطويل. فتلك هي أنواع السياسات التي جعلت من «الكساد العظيم» عظيماً وجلبت لنا الحرب العالمية الثانية.

والنوع الآخر من الأزمات الاقتصادية العالمية التي يمكن أن تهدد النظام برمته هي أزمة المقرضين السيئين - بدءاً من البنوك إلى الصناديق المشتركة إلى صناديق الحماية - التي تستطيع الآن إقراض مبالغ هائلة من الأموال لعدد كبير جداً من الأشخاص في كثير جداً من الأماكن إلى حد أنها عندما تفرط في عمليات إقراض خرقاء على نطاق واسع، ثم تحاول فجأة استعادة أموالها، فإن لديها القدرة على إلحاق أضرار خطيرة بالاقتصادات الجيدة والسيئة على السواء. والإقراض السيئ على نطاق عالمي يشكل تهديداً مالياً حقيقياً للنظام على عكس الاقتراض السيئ الذي يشكل بالدرجة الأولى تهديداً سياسياً للنظام.

ويكون الإقراض السيئ في أشكال مختلفة. أنا مثلاً كنت مقرضاً سيئاً عندما استثمرت أموالى في الأسواق الناهضة بدون أن تكون لدى أدنى فكرة عن الطريقة التي تعمل بها هذه الدول. وكانت البنوك من بين أسوأ المقرضين في السنوات الأخيرة. وقد لاحظ صديق لى يعمل فى سوق هونج كونج ذات مرة أنه فى أثناء ذروة الازدهار الاقتصادى الآسيوى فى أوائل التسعينيات، كان بنك دريسدنر الألمانى يطلب إلى مديره فى منطقة آسيا بلا موارد: « إقرض. إقرض. إقرض، وإلا فسوف نفقد نصيبنا من السوق ». والبنوك تحقق أرباحاً من الإقراض، وكل منها افترض أن آسيا تفتقر إلى العقل، ولم يكن كل واحد منها يريد أن يفقد هذه السوق لصالح بنك آخر. وهكذا كانت تجرف أموالها خارج الأبواب تماماً مثل تجار المخدرات. وكان شعارها بالنسبة للدول النامية هو: « تعال إلى يا صغيرى. حاول فقط أن تتذوق قليلاً من هذه الأموال. القرض الأول أقدمه لك بلا مقابل » ولهذا السبب، وفى بداية عام 1999، وحتى بعد أزمات جنوب شرقى آسيا وروسيا، وصل إجمالى قيمة القروض المستحقة المقدمة، من

أكبر خمسمائة بنك فى أكبر ثلاثين دولة من الدول الديمقراطية الصناعية، للدول النامية إلى 2.4 تريليون دولار. فهذا حجم كبير لرافعة مالية معلقة هناك.

شكل آخر من أشكال الإقراض السيئ هو عندما تقرض البنوك ملايين الدولارات لصناديق الحماية حتى يتسنى لها توفير «رافعة مالية» لمضارباتها. إذ تجمع صناديق الحماية دولاراً واحداً من المستثمرين، وتقترض عليه 9 دولارات من البنوك، ثم تستخدم هذه الرافعة المالية لتعظيم كل واحدة من مضارباتها على الأسهم والسندات والمستقات والعملات المختلفة فى أنحاء العالم. ولا يوجد بوجه عام خطأ فى الرافعة المالية. وتعتبر رهونات المنازل العادية من الروافع المالية. فأنت تريد من الناس الاستفادة من الرافعة المالية. وتريد من الناس خوض المخاطر - حتى وإن كانت مخاطر جنونية. وهذه هى طريقة تمويل المشروعات التجارية المبتدئة التى إما أن تفلس وإما أن تصبح مايكروسوفت. وتنتج الخطورة فى الرافعة المالية من ضخامة المبالغ التى يمكن إقراضها لصناديق الحماية أو الأسواق الناهضة اليوم، ومن أن النظام نفسه بلغ من التماسك والتكامل حداً جعل من الممكن أن يؤدى ارتكاب المخاطرين الكبار - مثل مؤسسة إدارة رأس المال طويل الأجل - للأخطاء الكبيرة إلى إشاعة عدم الاستقرار بين الجميع.

ولهذا فإنه منذ أزمة البيزو المكسيكية فى 95 - 1994، ازداد حجم ما كابده النظام من آثار مرار ومرات فى كل أزمة من أزمات الإقراض فى التسعينيات - كما ازدادت فى كل مرة المبالغ التى كان يتعين على الحكومات ومؤسسات الإقراض العالمية تعبئتها للحيلولة دون انتشار الأزمة طبقاً لنظرية الدومينو. وهذا اتجاه للسير شديد الخطورة.

إذن نستطيع الآن تحديد مشكلة الإقراض السيئ بما يلى: نحن نريد أن تكون هناك رافعة مالية فى النظام. ونريد من المستثمرين خوض المخاطر. ولكننا نريد الحد من

قدرة أى شخص أو بنك أو صندوق حماية أو بلد أو مجموعة من المستثمرين المقلدين على الإفراط فى الحصول على رافعة مالية مما يؤدي إلى انتقال تأثير الدومينو إلى الجميع. والسؤال هو: كيف؟

هناك مهندسون جغرافيون محتملون كثيرون، وكلهم يقدمون مقترحات عن طريقة إعادة اكتشاف العالم من جديد من أجل التصدى لهذه المشكلة. يقول هنرى كيسنجر إن الدول بحاجة إلى التعاون فيما بينها لكي تعثر على طريقة لترويض هذه الأسواق. ويقول بعض الاقتصاديين إننا بحاجة إلى إلقاء بعض الرمال فى تروس النظام - بفرض ضرائب على بعض المعاملات المالية أو تشجيع الحكومات على فرض ضوابط محددة على رأس المال. ويقول بعض خبراء السوق إننا بحاجة إلى بنك مركزى عالمى من شأنه تنظيم الاقتصاد العالمى بالطريقة التى ينظم بها الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى الاقتصاد الأمريكى. وهناك أيضاً آخرون يقولون إننا بحاجة إلى وضع حدود قصوى للمبالغ التى تسمح البنوك بإقراضها.

أما وجهة نظرى فإن أى فكرة من هذه الأفكار لن تنفذ فى القريب العاجل، والكثير من هذه الأفكار ليست سوى كلام خلو من المعنى، وغالباً يقترحها أناس لا يعرفون الفرق بين صندوق الحماية وصندوق الدنيا.

دعنى إذن أقدم لك نهجاً أكثر واقعية. بداية، نحن بحاجة إلى التقدم فى ببطء وتواضع. وأعنى بذلك أنه يجب علينا أن ندرك أن النظام الاقتصادى العالمى اليوم ما زال جديداً وسريعاً إلى درجة لا تدرك فيها عقولنا تماماً كيف يعمل وماذا يحدث عندما تجذب رافعة هنا أو تتصل برقم هاتفى هناك. وآلان جرينسبان يدرس طوال حياته التمويل الدولى، فضلاً عن أنه من أهم الممارسين له اليوم، ولكننى عندما سألته فى ديسمبر 1998 عن نظام التمويل العولمى اليوم أجابنى بإجابة نادراً ما تجد لها مثيلاً ويجب أن نتواضع أمامها جميعاً. قال: «لقد عرفت عن الطريقة التى يعمل بها هذا

النظام المالى العالمى الجديد فى الشهور الاثنى عشر الأخيرة أكثر مما عرفت طوال العشرين عاماً الماضية».

أما أولئك الذين اقترحوا أن نضع بعض «الرمال فى تروس» هذا الاقتصاد العالمى حتى نبطئ من حركته قليلاً، فقد يكون تعليقى على ذلك هو أننى لا أظن أنه من الحكمة فى أى وقت من الأوقات أن تضع رمالاً فى تروس أية آلة إذا لم تكن لديك فكرة عن مكان هذه التروس. فإذا وضعت رمالاً فى تروس مثل هذه الآلة السريعة جيدة التشحيم المصنوعة من الصلب الذى لا يصدأ، فقد لا يقتصر الأمر على إبطاء حركتها فقط. فقد تصل إلى حالة من التوقف المصحوب بالزنجرة والتواء المعادن. كذلك، أين تضع الرمال عندما تتعامل مع مدير لأحد الصناديق يجلس فى كونيكتيكت ويستخدم تليفونه الخلوى والمودم فائق السرعة والإنترنت للاستثمار فى البرازيل عن طريق المقر الدائم لبنك يقع قبالة ساحل بنما؟ فمن الصعب أن تضع رمالاً فى شذرة كمبيوتر دقيقة، ناهيك عن الاتصال عن طريق السايبرسبيس أو الفضاء المعلوماتى. هذا بالإضافة إلى أنه فى اللحظة التى تبدأ فيها بفرض ضرائب على المعاملات المالية، فسوف تفر أعداد أكبر من البنوك وصناديق الحماية هاربة من الولايات المتحدة إلى أحضان جزر جراندى كايمان خفيفة الضوابط، وهى بالفعل خامس أكبر مركز للبنوك فى العالم. (وبالمناسبة، يدار صندوق إدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل من كونيكتيكت ولكنه معتمد قانوناً فى جزر جراندى كايمان). أما أولئك الذين يريدون خفض المبالغ التى تستطيع البنوك إقراضها لصناديق الحماية أو الأسواق الناهضة، فإننى أود أن أشير لهم فقط إلى أن صناعة البنوك الأمريكية لديها جماعة من أكثر جماعات الضغط نفوذاً فى واشنطن، وأن هذه البنوك سوف تقاوم بعنف أى قيود جديدة على الإقراض يمكن أن لا تحد من قدرتها على فقد الأموال فقط وإنما أيضاً تحد من قدرتها على كسب الأموال. تقول لى حسناً، حسناً، إذن يجب على الدول حينئذ أن تفرض ضوابط لرأس

المال، بحيث لا تستطيع هذه الأموال المهربة أن تدخل وتخرج بهذه السرعة. يقول ليستر سى ثورو الاقتصادي بمعهد مساتشوستس للتكنولوجيا فى هذا الصدد، إن الصين لديها الآن ضوابط مشددة على رأس المال، ولكن فى عام 1998 نجحت البنوك الصينية والأفراد والشركات فى التهرب من هذه الضوابط كما نجحت فى ضخ مليارات الدولارات إلى خارج الصين - باستخدام حيل مختلفة - بحيث يستطيعون اللعب بهذه الأموال فى الخارج وبعيداً عن سيطرة الحكومة الصينية. فإذا تعذر على نظام سلطوى مثل النظام الصينى أن يفرض ضوابط فعالة على رأس المال، فكيف تظن سيكون الحال مع دولة مثل البرازيل؟ وفى النهاية، ما زال هناك من يطالبون بإنشاء بنك مركزى عالمى - بنك احتياطى فيدرالى أمريكى للعالم. إنها فكرة رائعة، ولكنها لن تحدث فى وقت قريب - طالما أننا نعيش جميعاً فى 200 دولة مختلفة لها 200 حكومة مختلفة.

إذن هل يعنى ذلك أنه ليس فى وسعنا أن نفعل شيئاً؟ كلا. إنه لما يدعو إلى التفاؤل أن نعلم أنه فى أعقاب أزمة 99 - 1998 فرضت السوق على نفسها الانضباط بقسوة بدون أى ضوابط جديدة أو رمال فى التروس. ونجد ما يشير إلى ذلك فى كل مكان: لقد أطيح فى عام 1998 بكبار التنفيذيين فى بعض أكبر بنوك العالم - باركليز، وبنك أميركا BankAmerica، ويوناييتد بانك السويسرى، بعد أن سجلت هذه البنوك خسائر هائلة بسبب عمليات تبادل وإقراض عالية المخاطر فى الأسواق الناهضة. كما فقد بنك بانكرز ترست استقلاله لأنه خسر 500 مليون دولار فى ثلاثة أشهر من عام 1998 بسبب تعامله بالدرجة الأولى مع روسيا. إذ استولى عليه بنك دويتش بانك.

وفى أعقاب الإطاحة بهذه الرؤوس وضعت جميع البنوك الكبرى قيوداً على عمليات الرافعة المالية، وفصلت مديرى الصناديق الذين تجاوزوا حدودهم، وأخذت فى

مطالبة أولئك الذين ما زالوا يقدمون لهم القروض بمزيد من الشفافية، وبالتدقيق بجدية أكبر لا فى أرقام موازين مدفوعات الأسواق الناهضة فحسب، وإنما أيضاً فى نظم تشغيلها ونظمها القضائية وبرمجياتها بأسرها. وبعبارة أخرى، فلن يأخذ كل من هم فى النظام قضية إدارة المخاطر مأخذ الجد بدون إصدار قوانين أو ضوابط جديدة. وهكذا بدأت البنوك تطرح كثيراً على مديري الصناديق السؤال التالى: «ما مدى تعرضكم للخسائر، وما مدى ضعف موقفى بما أننى الذى أقدم لكم القروض فى حالة أسوأ سيناريو للأحداث؟» وبدأ المستثمرون يطرحون كثيراً على مديري الصناديق السؤال التالى: «ما هى أكبر المخاطر التى ترون أنها قائمة بالنسبة لكم ولنا، وما هى الحماية التى نتمتع بها؟» وبدأ صندوق النقد الدولى، ووزارة الخزانة الأمريكية، ومديرو الصناديق يسألون الدول الناهضة الأسواق كثيراً: «ماذا تفعلون من أجل النهوض بنظامكم المالى وإشرافكم على الضوابط؟ وما هى التدفقات من الأموال الخاصة والعامّة التى تدخل وتخرج من بلادكم؟ إننا نريد أن نعرف ذلك بصورة مستمرة وفى الوقت الفعلى».

يعلم مديرو الصناديق أن عليهم أن يكونوا أكثر صراحة مع مستثمريهم وبنوكهم، إذا كانوا يرغبون فى الاستمرار فى جمع رأس المال، فى المستقبل القريب على الأقل. وأنا أعرف مديراً لصندوق حماية فى لندن أبلغ عملاءه فى ذروة أزمة عام 1998 بأنه افتتح موقعاً على الشبكة. ولا يمكن دخول العميل إليه إلا بكلمة سر، ولكنك بمجرد دخولك إلى الموقع، تستطيع أن ترى - على أساس يومى، وفى التوقيت الفعلى، وفى كل مكان تستثمر فيه أموال صندوق الحماية هذا - حجم الأموال المستثمرة وما هى حالة كل من هذه الاستثمارات. وقد قال لى مدير صندوق الحماية هذا: «أنا أعرف الآن، أنه إذا كنت أريد اجتذاب المزيد من الاستثمارات، فينبغى أن أوفر مزيداً من الشفافية. فالكثير من الروافع المالية تأتى من بنوك تدفع بالأموال إلى

الخارج ولا تعرف حجم ما تدفع به البنوك الأخرى من أموال فى الوقت ذاته. لقد تصرفت هذه البنوك بغباء. إننى أستطيع أن أقول هذا الكلام لعشرين مصرفياً مختلفين كل يوم ومع ذلك لا يتعلمون. إننى أقترض الأموال كل يوم، ومن ثم يتعين على البنوك أن تطالبنى فى نهاية كل يوم من أيام التعامل بمعرفة إجمالى المبالغ التى اقترضتها. إننى ألاحظ أن ذلك بدأ يحدث بالفعل. فالبنوك الآن تقول، «لا يهمنى ممن تقترض، ولكننى أريد أن أعرف حجم الأموال التى أقرضها لك من إجمالى قروضك».

فى اعتقادى أن الحل الواقعى الوحيد هو التوصل إلى طريقة لاتباع هذا النهج المحدد ومد العمل بها فى المستقبل، إلى أن يجىء اليوم الذى يمكن فيه بناء نظام عالمى للضوابط المالية. ولو أن الكل بدءاً من صندوق النقد الدولى إلى صندوق ميريل لنش إلى عمى بيّف رد كل هذه الأسئلة كثيراً، واستمر فى طرحها، فسوف تكون لدينا الفرصة لمنع أزمتين من كل خمس أزمات قادمة وأن نحد من تأثير أزمة واحدة من الأزمات الخمس التالية. فليس هناك ما يكبح جماح السلوك الإنسانى أكثر من أن يظل الآخرون يراقبون بدقة ما هو منهمك فيه.

قال ويليام جى ماكدونو رئيس الاحتياطى الفيدرالى فى نيويورك الذى نسق خطة البنوك والمستثمرين لإنقاذ صندوق إدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل: «إن كل ما نحاول أن نفعله هو اجتناب التجاوزات التى يمكن أن تحدث قدراً كبيراً من المخاطر التى لن تلحق الضرر بمن ارتكبوا الخطأ وحدهم بل بكثيرين من الأبرياء المشاهدين للحدث أيضاً. ويتمثل الحل فى توافر المعلومات وتبادلها. فإذا تحقق لنا التدفق فى المعلومات - وهى أحياناً لا تزيد على مجرد طرح بضعة أسئلة أخرى - فقد نستطيع أن نقول للبنوك إننا نفرض ضوابط لأن هذا الصندوق أو ذاك تضخم كثيراً وإنكم تساعدونه على هذا التضخم».

أدرك تماماً أن ذلك قد لا يثير الجاذبية - فكيف لك أن تطالب كل من فى النظام بأن يكون مشرعاً أفضل ، ومستثمراً أذكى ، ومصرفياً ومقرضاً أكثر حذراً. ولكن قد حان الوقت لكى نتوقف عن خداع أنفسنا. فلن يكون هناك بنك مركزى عالمى لفترة طويلة. كما أنه فى عالم يرتبط بعضه ببعض بالشبكات، وفى عالم أسواق السوبر ماركت والأفراد الذين اكتسبوا قوة عظمى - بما فى ذلك المستثمرون الذين اكتسبوا قوة عظمى - هناك أشياء لا تستطيع الحكومات وقفها وقوى لا تستطيع الحكومات التحكم فيها تماماً. ولذلك، علينا أن نعمل بما فى أيدينا من مؤسسات. فمن الواضح أنه عندما تفرض السوق هذا النوع من الانضباط على نفسها، ويأخذ المشرعون واجباتهم مأخذ الجد، ويأخذ صندوق النقد الدولى عملية المراقبة مأخذ الجد، فسوف يكون لهذه المؤسسات تأثير كايح، وتكون على الأقل قادرة على الحد من بعض الروافع المالية المتجاوزة التى يمكن أن تهدد النظام برمته.

إنك لا تستطيع ببساطة أن تأمل فى أكثر من ذلك. لقد أصبحت الأسواق اليوم شديدة الضخامة، وشديدة التنوع، وتزداد سرعتها بقدم الإنترنت إلى درجة يستحيل معها تخصيصها ضد الأزمات. وسوف تصبح الأزمة المالية العالمية هى القاعدة فى هذه الحقبة القادمة. وسوف تصبح الأزمة المالية سائدة مع سرعة التغيير التى تجرى اليوم، ووجود هذا العدد الكبير من الدول التى تمر بالمراحل المختلفة للتكيف مع نظام العولمة الجديد هذا. وهكذا عزيزى القارىء، دعنى أقدم لك نصيحة صغيرة: اربط حزام النجاة واجلس معتدلاً فى مقعدك وثبت حامل صينية الأكل فى وضع عمودى. فسوف تأتى فترات الازدهار والإخفاق على السواء بسرعة أكبر. وعليك أن تتعود على ذلك، وما عليك إلا أن تحاول التأكد من أن الرافعة المالية فى هذا النظام لا تصبح من الضخامة فى أى منطقة واحدة من العالم بحيث تجعل النظام بأسره يزدهر أو يضعف. ومن يقولون لك إن لديهم خطة لاستئصال كل هذه الأزمات لا يريدون سوى جر رجلك. والواقع، أنك حين تقرأ هذه الكلمات تتجمع سحب الأزمة المالية القادمة فى مكان ما من العالم.

عليك أن تعتبر المشاركة في الاقتصاد العالمي اليوم وكأنه قيادة إحدى سيارات سباق فورميولا ون التي تزيد سرعتها عاماً بعد عام. فدائماً سوف تجد أحدهم يصطدم بالجدار وتحطم سيارته، ولا سيما إذا كان قائدو هذه السيارات حتى وقت قريب يركبون الحمار. لديك إذن اختياران: أن تحظر سباق سيارات فورميولا ون. وعندئذ لن يكون هناك أى حادث تصادم. ولكن لن يحدث أيضاً أى نوع من التقدم. أو أن تفعل كل ما فى وسعك للحد من آثار كل حادثة تصادم بتحسين كل عناصر السباق. أى تتأكد من وجود سيارة إسعاف على أهبة الاستعداد دائماً، بداخلها طاقم إنقاذ جيد التدريب وكمية كبيرة من فصائل الدماء المختلفة. (والمقابل لذلك فى السوق هو أن يكون باستطاعة صندوق النقد الدولي، والدول السبعة الكبار، والبنوك المركزية الكبرى فى العالم، فى حالة الطوارئ، حقن الأسواق برؤوس الأموال لمنع حالات الانهيار الأخرى التي تهدد النظام). وفى الوقت نفسه تستطيع أن تزيد من قوة كل سيارة من سيارات سباق فورميولا ون (والمقابل لذلك فى السوق هو العمل على أن يتأكد كل مستثمر يضع قدراً ضئيلاً من المال فى سوق ناهضة من أنها تطور نظام التشغيل والبرمجيات فيها بحيث يتسنى لها تخصيص رأس المال على نحو سليم وتوليد الدخل اللازمة لسداد الأموال لمقرضيه). إنك تستطيع أن تركز على تدريب أفضل للسائقين (والمقابل لذلك فى السوق هو التأكد من أن صندوق النقد الدولي والمستثمرين والبنوك يلحون باستمرار على الحصول على المزيد والمزيد من البيانات الدقيقة وفى المواعيد المناسبة عن كيفية تطور الاقتصاد والأماكن التي تتدفق إليها رؤوس الأموال، ولا سيما الأموال قصيرة الأجل). وفى النهاية، يجب أن تضع أكبر عدد ممكن من بالات التبن حول المضممار تحسباً لخروج أى سيارة عن المسار. وأن تحذر السائقين من أن الاصطدام بالتبن يقرب من الاصطدام بالحائط. ولكنك لن ترغب فى وضع كثير من بالات التبن بما يعرقل من السباق. (المقابل لذلك فى السوق هو وضع ضوابط مصرفية ومالية حذرة، ومفاتيح آلية لقطع التيار، وأجراس الإنذار لرصد المشكلات ونزع فتيلها فى وقت مبكر قدر الإمكان).

إذا لم تكن تريد أن تقوم بكل هذه الأشياء فعليك إذن أن تنسى سباق سيارات فورميولا ون وأن تمارس رياضة المشى السريع، ولكن كن حذراً فعندما تكون من ممارسي رياضة المشى فى هذا العالم فسوف تدهسك إحدى سيارات سباق فورميولا ون.

الجغرافية السياسية للعولمة

ليس من السهل على هذا الجيل من الأمريكيين إدراك مدى أهمية أمريكا لبقية العالم فى حقبة العولمة. فقد كانت الولايات المتحدة، تاريخياً، إما معزولة ومبتعدة عن الشؤون العالمية وإما أنها أجبرت على الدخول بعمق فى العالم جزءاً من حملة أخلاقية لردع قوة عدوانية أخرى تهدد العالم. والانعزال يسهل شرحه وفهمه. ومن السهل أيضاً شرح أو فهم الارتباط بعالم ثنائى القطب - مع دب سوفيتى ضخم وخطير ومسلح بأسلحة نووية يزمجر فى الناحية الأخرى. ولكن ما لا يسهل شرحه أو فهمه هو الارتباط بعالم تكون فيه الولايات المتحدة هى أكبر مستفيد، وهى القوة العظمى الوحيدة، مع وجود قوى ثانوية متعددة، وبدون وجود تهديد مرئى مباشر، ولكن بوجود تهديدات صغيرة كثيرة ونظام مجرد للعولمة يجب المحافظة عليه. ولكن هذا هو العالم الموجود بين أيدينا، وفى هذا العالم لن نستطيع أن نحتمل الانعزال عنه أو الجلوس فى انتظار أن يصبح خصم أصغر عدواً يهدد حياتنا.

وتعتبر أمريكا، كما أشرت سابقاً، مايكل جوردان الجغرافية السياسية. إنه لشيء عظيم أن تكون مايكل جوردان، وكما يقول الإعلان، إن الكثيرين من الناس يرغبون فى أن يكونوا مثل مايكل جوردان. ولكن مايكل جوردان، بكل ما يتمتع به من تميز، فهو لا شيء بدون الاتحاد القومى لكرة السلة، بفرقه التسعة والعشرين، وعقوده التليفزيونية العالمية لعرض مهاراته. وهذا هو الحال مع أمريكا. فنحن لا شيء بدون بقية العالم، كما أن العالم لا يمكن أن ينجح بدوننا. وقد ترغب أم أخرى فى التفوق على

العقول الأمريكية فى محاولات عديدة. ولكن، باستثناء الرجال الغاضبين الذين اكتسبوا قوة عظمتى، فإن معظم العالم يدرك أيضاً أنه بدون أمريكا القوية، فسوف يكون العالم أقل استقراراً بكثير.

وتتطلب العولة القابلة للاستمرار هيكلاً مستقراً للقوة، ولا توجد دولة أكثر أهمية لذلك من الولايات المتحدة. فالإنترنت وغيرها من التكنولوجيات التى يصممها وادى السيليكون لنقل الأصوات الرقمية والصور التليفزيونية والبيانات حول العالم، وعمليات التكامل التجارى والمالى المستمرة فى تعزيزها بابتكاراتها، وأيضاً كل الثروة التى تتولد عن ذلك، كلها تحدث فى عالم تعمل على استقراره قوة غير ضارة، عاصمتها واشنطن دى سى. فمن ناحية، يرجع عدم اندلاع حرب بين دولتين توجد بهما مطاعم ماكدونالدز إلى التكامل الاقتصادى، ولكنه يرجع أيضاً إلى وجود القوة الأمريكية واستعداد أمريكا لاستخدام هذه القوة ضد أولئك الذين قد يهددون نظام العولة - بدءاً من العراق إلى كوريا الشمالية. فلن تنجح اليد الخفية للسوق بدون وجود قبضة خفية. ولا يمكن أن تنجح مطاعم ماكدونالدز بدون ماكدونيل دوجلاس مصمم طائرة السلاح الجوى الأمريكى إف - 15. وتسمى القبضة الخفية، التى تحفظ للعالم الأمان الذى يسمح لتكنولوجيات وادى السيليكون بالازدهار، جيش الولايات المتحدة، وسلاحها الجوى، وبحريتها، ومشاة بحريتها. وهذه القوات المقاتلة والمؤسسات يدفع لها بالدولار دافع الضرائب الأمريكى.

ومع كل الاحترام الواجب لوادى السيليكون، فالأفكار والتكنولوجيات لا تحقق الفوز والانتشار من تلقاء نفسها فقط. يقول روبرت كاجان، مؤرخ السياسة الدولية، «إن الأفكار والتكنولوجيات الجيدة تحتاج أيضاً إلى قوة شديدة تعزز هذه الأفكار عن طريق القدوة وحماية هذه الأفكار عن طريق الفوز فى ميدان المعركة. ولو كانت القوة التى تعزز أفكارنا وتكنولوجياتنا أقل شدة لما حازت على السيطرة العالمية التى لديها.

وعندما عززت إحدى القوى الكبرى، وهي الاتحاد السوفيتي، أفكارها السيئة فقد حققت الكثير من السيطرة لمدة تزيد على نصف قرن».

وهذه الحقيقة يسهل نسيانها كثيراً اليوم. فهناك الكثيرون جداً من التنفيذيين في وادي السيليكون ممن يرون أنه لم تعد هناك جغرافيا أو جغرافية سياسية، ولا يوجد سوى خيارات الأسهم والإلكترونيات. لقد أجابني أحد التنفيذيين الذين يعتبرون نموذجاً للتنفيذيين في وادي السيليكون عندما سألته عن آخر مرة تحدث فيها عن العراق أو روسيا أو حروب الدول الأجنبية، قال بفخر: «ليس أكثر من مرة واحدة في السنة. إننا لا نعبأ حتى بواشنطن. إن وادي السيليكون يصنع الأموال ثم تبدها واشنطن. وأنا أريد أن أتحدث عن أولئك الذين يخلقون الثروة والوظائف. ولا أريد أن أتحدث عن أناس ضعفاء أو غير منتجين. وإن كنت لا أهتم بمن يدمرون الثروة في بلادها، فهل أهتم بمن يدمرون الثروة في بلد آخر؟

وهذه النظرة بأن واشنطن هي العدو وأن أي دولار يدفع في الضرائب يقابله دولار ضرائب ضائع نظرة غريبة. وهناك قول مأثور في وادي السيليكون هو «إن الولاء ليس إلا مجرد ضغطة خطأ على الماوس». ولكنك يمكن أن تعتبر ذلك نوعاً من المبالغة. ويقول لك التنفيذيون هناك في زهو: «لسنا شركة أمريكية. إننا شركة آي بي إم أمريكا، آي بي إم كندا، آي بي إم أستراليا، آي بي إم الصين». هكذا إذن؟ حسناً، في المرة القادمة، عندما تتعرض آي بي إم الصين للمتاعب في الصين فاطلب جيانج زيمين لكي يساعدك. وفي المرة القادمة عندما يغلق الكونجرس قاعدة عسكرية أخرى في آسيا - وأنت لا تعبأ بذلك لأنك لا تعبأ بواشنطن - اطلب سلاح البحرية لشركة مايكروسوفت ليؤمن لك الممرات البحرية في المحيط الهادئ. وفي المرة القادمة عندما يرغب أحد الأعضاء الجدد في الكونجرس من الجمهوريين إغلاق مزيد من السفارات الأمريكية، اطلب أمازون كوم Amazon.Com على الكمبيوتر لكي تستخرج لك جواز سفر جديداً!

بال تأكيد، قد يبدو من الظلم أن تتحمل أمريكا عبء العمل على استمرار العولمة أكثر من غيرها. فذلك يعنى أن هناك ركاباً كثيرين بالمجان، والكثيرين منهم، مثل الفرنسيين، سوف يركبون فوق أكتافنا وفى الوقت نفسه يوجهون لنا الانتقادات طوال الطريق. ولكن كل ذلك جزء من مهام الوظيفة. فمثل سمعت مرة مايكل جوردان يشكو من أن عليه أن يحمل على ظهره فريقه أو حتى الاتحاد القومى لكرة السلة برمته؟ ولا يعنى ذلك أن على أمريكا أن تتدخل فى كل مكان طوال الوقت. فهناك مناطق كبيرة ومهمة، وهناك مناطق صغيرة وغير مهمة، ووظيفة الدبلوماسية هى أن تعرف الفرق بين الاثنين، وأن تعرف كيف تحشد الآخرين للعمل فى الأماكن التى لا نستطيع أو التى يجب أن لا نذهب إليها بمفردنا. والسبب الحقيقى وراء حاجتنا إلى دعم الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، وبنوك التنمية المختلفة فى العالم هو أن يكون فى إمكان الولايات المتحدة أن تدفع مصالحها إلى الأمام بدون أن تضع الأرواح أو الأموال الأمريكية فى خطر شديد طوال الوقت.

ولكى تستمر هذه السياسة - فمن الواضح أنه على أولئك الذين يهتمون بمذهب الدولية الأمريكية بناء ائتلاف جديد لدعمها. لقد كان أنصار مذهب الدولية الأمريكية الذين ظلوا يؤازرونها طوال خمسين عاماً وكانوا يدركون أهمية أمريكا بالنسبة لباقي العالم هم أولئك الذين يطلق عليهم اسم «المؤسسة الفكرية الشرقية». وهذه المؤسسة الشرقية، التى ما زالت قائمة حتى يومنا هذا، لا تقيم وزناً لأعضاء الكونجرس الذين يعترفون بأنهم بلهاء ويفخرون بذلك ولا بأعضاء مجلس الشيوخ الذين لا يمتلكون حتى جوازات سفر ويتباهون بأنهم لم يغادروا البلاد قط. وسوف يتعين على الإدارة الأمريكية، أيا كان الحزب الموجود فى السلطة، أن تبدأ فى محاولة جمع أنصار العولمة الجدد معاً - بدءاً من كتاب البرمجيات إلى العناصر النشطة لحقوق الإنسان، من مزارعى ولاية أيوا إلى العناصر النشطة من أنصار البيعة، ومن المصدرين

للسلع الصناعية إلى عمال خطوط تجميع التكنولوجيا المتقدمة، وذلك لتشكيل ائتلاف جديد للقرن الحادى والعشرين يستطيع مؤازرة استمرار مذهب الدولية الأمريكية.

أعلم أن ذلك لن يكون سهلاً. فقد كان الأمريكيون على استعداد لدفع أى ثمن وتحمل أى عبء فى الحرب الباردة إذ كان هناك شعور ملح وقريب بأن ديارهم وأسلوبهم فى الحياة فى خطر. ولكن هناك أغلبية عظمى ليس لديها هذا الشعور تجاه كوريا الشمالية أو العراق أو كوسوفو، ورغم أن روسيا ما زالت لديها القدرة على توجيه تهديد قاتل لأمريكا اليوم، إلا أنها لا تفعل ذلك فى هذا الوقت. ولهذا السبب أصبح الأمريكيون فى موقف غريب الآن حيث يتحملون مسؤولية كل شىء رغم أنهم كارهون للموت من أجل أى شىء. ولهذا السبب انتهت فى حقبة العولمة سياسة التصدى للعصيان، وحلت محلها سياسة الرعاية. وانتهى القتال من منزل إلى منزل وحل بدلاً منه صواريخ كروز. وخرجت القوات الخاصة من الجيش الأمريكى ودخلت قوات للأمم المتحدة بخوذاتهم الزرقاء. ويبدو، أنه فى عالمنا اليوم، لا توجد حرب يمكن لأمريكا أن تخسرها لفترة طويلة فى الخارج ولا توجد حرب تستطيع مساندتها لفترة طويلة فى الداخل. ولهذا فعندما يواجه الرئيس الأمريكى اليوم تهديداً عسكرياً، لن يكون أول سؤال له هو «ما هى الاستراتيجية التى ستنجح لكى نضع نهاية جذرية لهذا التهديد؟» بل بالأحرى إن أول سؤال هو «كم سيكلفنى هذا العرض على شبكة سى إن إن بحيث لا يشغلنى هذا الأمر؟» إذ يمكن احتواء كل شىء، ولكن لا شىء يصل إلى حل.

أمريكا بحق هى الدولة الوحيدة المسيطرة دون ضرر والمنفذة للاستقرار والعازفة عن هذه المهمة. ولكن التاريخ يعلمنا أيضاً أنه إذا أمعنت فى هذا العزوف فقد تهدد استقرار النظام بأسره. يعتبر بول شرودر، الأستاذ المتفرغ للتاريخ الدولى بجامعة إلينوى، وأحد المؤرخين الدوليين العظام فى القرن العشرين. قال لى ذات مرة، «إذا نظرت إلى

التاريخ نجد أن فترات السلام النسبي هي تلك التي يوجد بها قوة مهيمنة قادرة على الاستمرار ومستقرة وقادرة على الاحتمال تقوم بعملية التكيف وتحافظ على أدنى حد من معايير وقواعد اللعبة الضرورية. كما تدفع القوة المهيمنة دائماً نصيباً كبيراً نسبياً من التكاليف الجماعية، بل تضيق على نفسها فرص إخضاع الدول الأخرى أو تكبح جماح نفسها بصور أخرى، بحيث لا تشيع حالة من الاستياء وتضمن أن يظل النظام محتملاً من جانب الآخرين».

ويصدق ذلك، مثلاً، على ما كان يسمى بنظام فيينا، في الفترة من 1815 إلى 1848، التي كانت تسيطر فيها بريطانيا وروسيا، وهما قوتان مهيمنتان بعيدتان وغير ضاريتين نسبياً قامتتا بتنفيذ القواعد الأساسية ولكنهما سمحتا أيضاً بالحكم الذاتي والازدهار المحليين. كما يصدق ذلك على ما يسمى عهد بسمارك، في ظل الهيمنة الألمانية في الفترة من 1871 إلى 1890.

يقول شرودر: «تأتي الصعوبة عندما تكون هذه القوة المهيمنة غير الضارة المسؤولة عن المحافظة على استقرار النظام، غير قادرة، أو غير راغبة، في دفع تكاليف كبيرة نسبياً لكي تفعل ذلك، أو عندما تصبح قوتها المهيمنة غير محتملة وضارة أكثر منها غير ضارة، أو عندما يتمرد عدد من اللاعبين ضد قواعدهم ويتمسكون بنوع آخر من النظام قد لا يكون مفيداً لهذه القوة المهيمنة».

وهذا هو ما يجب علينا تجنبه. إذ لا يستطيع نظام العملة الصمود بدون سياسة خارجية أمريكية نشطة وسخية.

إذن انتبهوا أيها المتسوقون من سوق ك - مارت : إذ بدون أن تؤدي أمريكا واجبها فلن يكون هناك الاتصال المباشر عن طريق أمريكا أون لاين.

اشجار الزيتون والعولمة

وحتى إذا حصلنا على السياسة الصحيحة، والجغرافية السياسية الصحيحة، والاقتصاد الجغرافي الصحيح من أجل العولمة القابلة للاستمرار، فهناك مجموعة أخرى من السياسات غير الملموسة تقريباً التي يجب أخذها في الاعتبار. وتتضمن الاعتراف باحتياجات شجرة الزيتون في داخل كل منا والتأكد من الحفاظ على هذه الأشجار أيضاً. ولهذا السبب بدأت هذا الكتاب بمناقشة قصة قابيل وهابيل وسوف أنهيه بمناقشة برج بابل. فماذا كانت مشكلة برج بابل؟ أليس ذلك ما يحلم به أنصار العولمة اليوم - عالم يتكلم فيه الجميع لغة واحدة، ولهم عملة واحدة، ويتبعون أساليب محاسبية واحدة؟ كان ذلك التماثل بالتحديد هو الذي أتاح للناس في العالم في الأزمان التي يتحدث عنها الكتاب المقدس أن يتعاونوا على بناء برج بابل - بناء برج يمكن أن يصل في الواقع إلى السماء.

كنت أتحدث عن ذلك ذات مساء مع صديقي الحاخام تزفي ماركس عندما رفع تزفي رأسه فجأة عن فنجان قهوته، وسأل: «هل كان برج بابل هو النسخة الأصلية من الإنترنت؟»

وقبل كل شيء، فالإنترنت هي أيضاً نوع من اللغة العالمية بعيداً عن نطاق أي ثقافة بعينها. إنها طراز عالمي من الاتصالات التي يبدو، على الأقل من السطح، أنها تجعلنا جميعاً نفهم بعضنا بعضاً، حتى إن كنا لا نتحدث جميعاً لغة واحدة. وهي تسمح لنا بالاتصال بكل أنواع البشر من لم نشاركهم قط في بستان لشجر الزيتون.

ولكن ماذا فعل الله تعالى ببرج بابل؟ لقد وضع حداً له. وكيف وضع حداً له؟ لقد جعل الناس جميعاً يتكلمون لغات مختلفة حتى لا يتمكنوا بعد ذلك من التعاون. ولماذا فعل الله تعالى ذلك؟ يوضحها تزفي على النحو التالي: «لقد فعل الله

تعالى ذلك من ناحية لأنه عرف أن الناس يحاولون السمو فوق حدود بشريتهم عندما بنوا برجاً يصل إلى السماء، بطريقة قد يكون فيها تحد له جل جلاله. ولكنه من الناحية الأخرى هدم البرج لأنه عرف أن لغتهم المشتركة ونهجهم المشترك يسلبهم بشريتهم في نهاية الأمر. إنه ينكر عليهم الخصوصية في الرجال والنساء لصالح لغة عالمية ومشروع عالمي. لذلك كان الحل الذي فرضه الله تعالى وعقابه هو وقف العمل في بناء البرج بأن جعل الناس يتكلمون لغات مختلفة».

كانت تلك طريقة الله تعالى في إعادة الناس إلى الاتصال بأشجار زيتونهم وبالتوازن معها، الأمر الذي يعكس تفردهم وروابطهم الخاصة بالمكان والمجتمع والثقافة والقبيلة والأسرة.

نعم تستطيع العولمة والإنترنت الجمع بين أناس لم يتصلوا ببعضهم قط من قبل - مثل أمي وشركائها الفرنسيين في لعبة البريدج على الإنترنت. ولكن هذه التكنولوجيا بدلاً من أن تخلق أنواعاً جديدة من المجتمعات - خلقت فقط إحساساً زائفاً بالاتصال والحميمية. إن الأمر أشبه باثنين من أجهزة الاستدعاء يتصلان الواحد بالآخر. فهل نستطيع حقيقة الاتصال بالآخرين عن طريق البريد الإلكتروني أو لعب البريدج عبر الإنترنت أو غرف الدردشة؟ أم أن كل هذه التكنولوجيا التي تؤدي إلى التعميط تمنحنا فقط القوة للوصول إلى أماكن أبعد من العالم في حين تبعدنا عن الفعل الحقيقي اللازم لبناء علاقات ومجتمعات مع الناس الذين يسكنون إلى جوارنا؟ لقد اعتدت على مقابلة الناس من أنحاء العالم وتبادل الأحاديث معهم أثناء انتقالهم بمصاعد التزلج إلى أعلى جبال كلورادو. وما زلت استخدم هذه المصاعد، ولكن الآن الكل لديهم تليفون خلوي. وهكذا، فبدلاً من التقائي بأناس من أنحاء العالم في هذه المصاعد اكتفيت بترك أسماعي تلتقط فقط محادثاتهم في التليفون الخلوي مع مكاتبهم في أنحاء العالم. كم أكره هذا! إن البريد الإلكتروني لا يقيم مجتمعاً -

ولكن ما ينيه هو حضور اجتماع لجمعية الآباء والمدرسين. ولا تقيم حجرة الدردشة على الإنترنت مجتمعاً - ولكن ينيه تعاونك مع جيرانك من أجل تقديم التماس إلى المجلس المحلي لمذ طريق جديد. هل نستطيع بناء مجتمعات فضائية بدلاً من المجتمعات الحقيقية؟ أشك كثيراً في ذلك. ولهذا السبب فإنني، إلى حد ما، لن أندesh إذا استيقظت من نومي يوماً واكتشفت أن الله تعالى قد قضى بانهيار شبكة الإنترنت تماماً مثلما فعل بـبرج بابل.

لا أنسى أبداً ذلك الشاب الكويتي الذي قابلته في مقهى الإنترنت بالكويت، وقال لي: «عندما كنت طالباً لم تكن لدينا شبكة الإنترنت. وكل ما كان لدينا هو بضعة أساتذة ليبراليين وكنا نلتقي معهم في هدوء في منازلهم وتبادل الأحاديث في السياسة. أما الآن فنحن الطلاب نستطيع أن نجلس في منازلنا ونحدث إلى العالم أجمع». ولكنه اعترف، بأنه لم يعد يلتقي وأساتذته مثلما اعتاد من قبل. هناك إذن خطورة من أنه في أثناء تحول المجتمع إلى علاقات عن طريق الإنترنت، وانتصار كل هذه التكنولوجيا في حياتنا، والعولمة قبل كل شيء، سوف يستيقظ الناس ذات صباح ويكتشفون أنه لم يعد هناك تفاعل بينهم إلا عن طريق الكمبيوتر. وعندما يحدث ذلك سوف يصبح الناس ضعفاء حقيقة أمام أولئك المبشرين والمتعصبين للدين في العصر الجديد الذين يظهرون لنا ويعدوننا بإعادة اتصالنا بأجسادنا وأرواحنا وشجرة الزيتون في داخل كل منا. وسوف يحدث هذا عندما تبدأ في رؤية التمرد المجنون حقيقة ضد الرتبة والتنميط - فقد خلق الناس مختلفين من أجل أن يكونوا مختلفين فحسب، ولكن ليس على أساس أي ذاكرة تاريخية أو جذور أو تقاليد حقيقية.

إن إيجاد توازن بين سيارة ليكساس وشجرة زيتون هو ما يجب أن يسعى إليه كل مجتمع في كل يوم. وذلك هو ما يميز أمريكا في أفضل صورها. فأمريكا في أفضل صورها تأخذ احتياجات الأسواق والأفراد والمجتمعات جميعاً مأخذ الجد تماماً. ولهذا

فليست أمريكا فى أفضل حالاتها، مجرد بلد. إنها قيمة روحية ونموذج للمسؤولية. إنها أمة لا تخاف من الوصول إلى القمر، ولكنها تظل مع ذلك تحب أن تعود إلى المنزل لكي يجتمع شمل الأسرة. إنها الأمة التى اخترعت الفضاء المعلوماتى (السايرسبيس)، وحفلات الشواء فى الفناء الخلفى، وأيضاً الإنترنت، وشبكة الأمان الاجتماعى، وهيئة الأوراق المالية والبورصة، واتحاد الحريات المدنية الأمريكية! إن هذه المتناقضات هى ما تحتفظ به أمريكا فى قلبها، ويجب عدم اتخاذ قرار بشأنها لصالح إحداها على الأخرى. ولكن أيضاً يجب عدم التسليم بها جديلاً. بل يجب رعايتها والعناية بها والحفاظ عليها دوماً - ونحن نستطيع أن نفعل ذلك بمساندة مدارسنا العامة، ودفع ما علينا من ضرائب، وإدراك أن الحكومة ليست عدواً لنا، وأن نسعى جاهدين إلى أننا ما زلنا نتعرف على جيراننا عبر سور الحديقة وليس عبر الشبكة.

ولا تكون أمريكا فى أفضل حالاتها كل يوم، ولكنها عندما تكون طيبة فإنها تكون شديدة الطيبة. فى شتاء عام 1994، كانت ابنتى الكبرى أورلى فى كورس الصف الرابع فى مدرسة بيرنينج ترى الإعدادية فى بيتشيدا، بولاية ميريلاند. وفى الكريسماس تجمعت كل فرق الكورس من المدارس الإعدادية العامة لعرض ضخمة فى ميدان مدينة بيتشيدا. أتيت فى سيارتى (الليكساس) لسماع ابنتى وهى تغنى. وكان قائد الكورس رجلاً أفريقياً أمريكياً، وكان يرتدى خصيصاً لهذه المناسبة ملابس سانتا كلوز. وكانت أول أغنية للكورس فى ذلك المساء مقطوعة الهانوكا الكلاسيكية، «ماوتزور Maotzur» على أنغام أغنية «روك أوف إيدجز Rock of Ages». لقد طفرت الدموع من عيني وأنا أراقب هذا المشهد واستمع إلى هذه الأغنية. سألتنى زوجتى بعد عودتى إلى المنزل كيف كان الحال. وقلت لها: «حبيبتي، إننى فقط شاهدت رجلاً أسود يرتدى ملابس سانتا كلوز ويقود أربعمئة من أطفال المدارس الإعدادية يغنون أغنية «ماوتزور» فى ميدان مدينة بيتشيدا بولاية ميريلاند. حفظ الله أمريكا».

إن المجتمع العالمى المزدهر هو المجتمع الذى يستطيع أن يحدث التوازن بين السيارة ليكساس وشجرة الزيتون على الدوام، ولا يوجد نموذج لذلك على الأرض اليوم أفضل من أمريكا. ولهذا السبب فأنتى أؤمن بشدة بأنه يجب أن تكون أمريكا فى أفضل حالاتها - اليوم وغداً، وفى كل وقت، حتى يتسنى للعملة أن تكون قابلة الاستمرار. إنها يمكن أن تكون، ويجب أيضاً أن تكون، منارة للعالم أجمع. فلنعمل على ألا نبدد هذا الإرث.